مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

الانتخابات التشريعية الفلسطينية

واقعها

والحكم الشرعي فيها

من لبان الشرع الشريف

حزب التحرير

فلسطين

هشام النجار

مكتبة خاصة

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

الانتخابات التشريعية الفلسطينية
واقعها
والحكم الشرعي فيها

من لبان الشرع الشريف

١٢ ذو القعدة ١٤٢٦ الموافق ٢٠٠٥/١٢/١٤

هشام النجار

حزب التحرير

فلسطين

مكتبة خاصة

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
١- مقدمة	٤
٢- فلسطين قضية إسلامية أي قضية كل المسلمين	١٥
٣- دور منظمة التحرير في تصفية القضية	١٩
٤- واقع السلطة الفلسطينية الحالي	٣٠
٥- حقيقة البرلمانات عموماً والمجلس التشريعي الفلسطيني بوجه خاص	٤٠
٦- اختلاف الانتخابات في فلسطين عن غيرها	٥٠
٧- الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ...	٥٧
٨- تفنيد دعاوى القائلين بدخول المجلس التشريعي الفلسطيني	٦٣
٩- كلمة ختامية	٨٢

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من ابن الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نرى ونسمع هذه الأيام حملةً شرسةً من الدول الغربيـــة، وبخاصـــة أمريكا، لتشجيع الانتخابات في بلاد المسلمين، بل إنها في عدد منها تدعم هذه الانتخابات "لوجستياً" ومالياً، وهي تحاول أن تجعل من فكرة (الانتخابـــات بالمقاس الأمريكي) هدفاً تنشده الشعوب والدول، وغاية ترتجى من قبل السواد الأعظم من الناس، مصورةً هذه الانتخابات على أنها العلاج الناجع لأعقـــد المشاكل، والبلسم الشافي لكل الأمراض والأدواء البسيطة والمستعصية.

لقد استنفدت تلك الدول الاستعمارية الكافرة جميع ما بجعبتها مـــن أفكار، واستهلكت كل ما تملك من شعارات، واستخدمت جل ما أوجدتـــه من صنائع وزعامات، و لم يتبق لديها ما تطرحه على الأمم المغلوبة المتعبة مـــن أفكار أو مفاهيم أو قناعات تخدع بها الجماهير المسحوقة وتدلس عليها سوى فكرة الانتخابات: موهمةً إياهم أن هذه الدول بزعامة أمريكا تريد لهم الخـــير بهذه الانتخابات!

إن أفكار الحضارة الغربية الرأسمالية في بلاد المسلمين قد بان زيفهـــا وظهر عوارها وانكشفت عوراتها وأزكمت رائحتها الأنوف، وتحولـــت إلى

بضاعة فاسدة لم تعد تلقى قبولاً ولا رواجاً عند المسلمين، حتى عافتها النفوس ونبذتها القلوب واشمأزت منها العقول.

من أجل ذلك كان لا بد لأميركا بوصفها زعيم الحضارة الغربية أن تبحث عن أسلوب جديد تسوّق من خلاله مفاهيم الغرب وسمومه للمسلمين، فكان لا بد لها من العثور على حصان طروادة جديد تخفي في جوفه خباياهـــا الاستعمارية.

ومن هنا كانت فكرة الانتخابات برعاية أمريكية هي آخر ما تفتقت عنه هذه العقلية الاستعمارية الرأسمالية وآخر سهم في جعبتها، فالغرب الكافر هذه المرة يحاول أن يسدد رميته، وأن يصيب هدفه بدقة؛ لأنه السهم الأخـــير الذي بقي بحوزته ولا يملك سهماً سواه. لذلك فهو يحاول جاهداً أن لا تخيب رميته هذه المرة لأنها ربما تكون آخر رمية له، فيتمنى أن يصيب سهمه الأخير هذا مقتلاً في جسد الأمة الإسلامية ليحيلها جثة هامدة لا حراك فيها، ولكن هيهات هيهات أن يفلح في كيده وأن ينجح في مكره، فالأمة واعية متنبهـــة لألاعيبه، متيقظة لغدره، ومستعدة لمنازلته.

وفكرة الانتخابات هذه التي تعرضها أميركا والغرب برعايتهم علـــى بلدان المسلمين اليوم هي من أخطر وأفظع ما عرض على المسلمين من أفكار استعمارية قاتلة، لأنها تبدو في ظاهرها وكأنها مجرد انتخابات عادية تفرز ممثلين عن الناس في مجالس النواب ليكونوا وكـــلاء في الـــرأي عمـــن انتخبـــوهم وليمارسوا عملية المحاسبة والمساءلة السياسية، ولكنها في الواقع ما هي ســـوى

مشروع استعماري جديد تعرضه أميركا وحلفاؤها على الأقطار الإسلامية، فهي جزء من الفكرة الرأسمالية الديمقراطية تحقق لأميركا وللغرب الأهداف التي يسعون لتحقيقها على أيدي المسلمين وبلا خسائر تذكر. ويمكن تلخيص تلك الأهداف بالنقاط التالية:

١- تكريس الحكم بغير ما أنزل الله من خلال جعل حق التشريع لأعضاء المجالس التشريعية المنتخبة، فتقر دساتير الكفر وقوانينه بحجة الأكثرية، ما يعني أن الأمة الإسلامية قد قبلت بالالتزام بتطبيق حكم الكفر عليها من خلال اعتباره قانوناً ملزماً؛ وبذلك تصبح السيادة بالفعل عائدة للشعب وليست للشرع، والانتخابات بالمقاس الأمريكي ما هي في الواقع إلا لتكريس ذلك. والله تعالى يقول (**إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**)

٢- تزيين صورة الحكام المهترئة بذريعة الانتخابات وإكسابهم نوعاً من المصداقية التي افتقدوها أمام شعوبهم.

٣- إيصال شخصيات عميلة إلى سدة الحكم من خلال تلك الانتخابات.

٤- تمرير المؤامرات والمشاريع المشبوهة بحجة مصلحة البلد والتوازنات الدولية.

٥- استيعاب الحركات الإسلامية (المعتدلة) وتطويعها لتصبح جزءاً من اللعبة الانتخابية الاستعمارية.

٦- تأكيد حق انفصال كل قطر عن سائر العالم الإسلامي بحجة تلك الانتخابات (الوطنية) التي تمنح الصبغة الانفصالية لهذا القطر أو ذاك تحت شعارات حق تقرير المصير أو ما شاكل ذلك من مسميات، وهذا يؤدي بالتالي إلى استمرار تفكك وتشرذم وإضعاف العالم الإسلامي، وإبعاد وحدته على أساس العقيدة الإسلامية التي هي أساس قوة المسلمين وعزهم وهيبتهم.

٧- التزام المجالس المنتخبة بالقوانين الدولية وبالعولمة وبالقيم الغربية التي يراد لها أن تصير قيماً عالمية، واحترام القرارات الدولية بحجة التزام المجالس المنتخبة بقوانين المجتمع الدولي، مع العلم أنها قوانين كفر.

٨- إلهاء المسلمين عن العمل الجاد المنتج لإحداث التغيير. فالعمل المنتج للتغيير هو العمل على تطبيق الإسلام على المسلمين في دولة واحدة تجمعهم، أما طريق ذلك فهو طريق الرسول ﷺ، وليس ما يحاول الكفار ترسيخه في العالم الإسلامي بأن الانتخابات برعايتهم هي الطريق الوحيد للتغيير.

مكتبة غذاء الأرواح وبهجتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

هذه باختصار هي الأهداف العامة التي تحققها لعبة الانتخابات التي تنشط القوى الغربية، وبخاصة أمريكا، هذه الأيام لتشجيعها في بلاد المسلمين، وهي كلها أهداف لمصلحة أميركا والغرب، والدليل على تحقيق تلك الأهداف ما جرى من انتخابات في البوسنة وأفغانستان والعراق وفلسطين ومصر وإندونيسيا وغيرها من أقطار المسلمين، فإن المدقق في نتائجها يتأكد من أنها قد حققت تلك الأهداف فعلاً وتحولت تلك الأقطار بالفعل بفضل تلك الانتخابات إلى التبعية الكاملة لأميركا في سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء.

فانتخابات البوسنة مثلاً والتي جرت بإشراف أميركي ودولي وبمرجعية (دايتون الأميركية للسلام) حوّلت البوسنة إلى مستعمرة أميركية بكل المعايير، حتى أن مدير المصرف المركزي البوسني لا يجوز أن يكون بوسنياً بل تعينه أميركا والأمم المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو). وانتخابات أفغانستان قد أوصلت قراضاي رجل الاستخبارات الأميركي المغمور إلى سدة الحكم وصار رئيساً للبلاد. وانتخابات العراق أتت بعملاء أميركا وبريطانيا الذين جاؤوا على ظهر الدبابات الأميركية والبريطانية إلى سدة الحكم. وانتخابات فلسطين والتي سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصول اللاحقة جرت تحت حراب الاحتلال اليهودي وأتت بمحمود عباس – رغم كونه ممقوتاً مرفوضاً حتى داخل حركته فتح – رئيساً للسلطة الفلسطينية وهو الذي أعرب عن هدفه الأسمى (إنهاء عذابات اليهود) في الوقت الذي كان فيه القتل يستحر

في أهل فلسطين ولم يذكرهم بشيء، وهو يسعى لنشر ثقافة (عدم العسكرة) كاستراتيجية ثابتة له يكرس من خلالها سياسة الاستجداء لأميركا وللغرب، ويواجه بها ترسانة السلاح اليهودية الضخمة. والانتخابات المصرية التي جرت بضغط أميركي حققت هدفين الأول: محاولة إعادة تأهيل قيادة حسني مبارك وعصابته في الحكم، وثانياً: محاولة استيعاب جماعة الإخوان المسلمين وتطويعهم للسير حسب أصول اللعبة الديمقراطية. وأما الانتخابات في إندونيسيا فجاءت برجال من العسكر عاونوا أميركا في حربها على ما يسمى بالإرهاب ومنحوها القواعد العسكرية الجديدة في جزيرة سومطرة المطلة على مضيق ملقا الاستراتيجي.

فهذه أمثلة عملية على نتائج الانتخابات التي حصلت في بعض البلدان الإسلامية بتشجيع من الدول الغربية، وبخاصة أمريكا، وبرعاية منها، وهي تبرز بوضوح تلك الأهداف الاستعمارية التي وضعتها أميركا لتحقيق مصالحها في العالم الإسلامي.

ففكرة الانتخابات التي يراد تنفيذها في الأقطار الإسلامية إذاً ليست مجرد انتخابات عادية تمارسها الشعوب لإفراز ممثليها، بل إنها فكرة أميركية تحقق مصالح أميركية وغربية، وهي أسلوب استعماري أميركي جديد تستخدمه أميركا في ترسيخ نفوذها في بلدان العالم الإسلامي.

هذا بالنسبة لخطورة فكرة الانتخابات التي ترعاها وتدعو إليها أمريكا في بلاد المسلمين، بشكل عام. أما بالنسبة لخطورة وفظاعة الانتخابات

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

الفلسطينية بشكل خاص؛ فلأن لها واقعاً مختلفاً عن أية انتخابات أخرى فهي بالإضافة إلى تحقيقها للأهداف العامة التي تحقق للأميركيين والكفار عموماً مصالحهم، فهي أيضاً تضفي الشرعية على الحلول التي يتم التوصل إليها مع الكيان اليهودي الغاصب لفلسطين، بمعنى أنها بمجرد عقدها تعني التسليم باغتصاب اليهود لمعظم الأراضي الفلسطينية، أي أنها تمنح الشرعية المستندة إلى غطاء الانتخابات لما يسمى بدولة (اسرائيل) وهذا هو أخطر ما فيها.

والذي يدقق في الاتفاقيات والمبادرات الخيانية التي عُرضت على الفلسطينيين، أو وُقعت بين المتفاوضين، يلاحظ أن الانتخابات كانت دوماً هي القاسم المشترك بين جميع تلك المشاريع والأدلة التالية تبرهن على ذلك:

١- اتفاقية كامب ديفيد الأولى التي رعاها الرئيس الأميركي الأسبق كارتر بين السادات وبيغن في العام ١٩٧٩م نصت على إيجاد سلطة فلسطينية ذاتية منتخبة.

٢- مبادرة ريغان في أيلول من عام ١٩٨٢م نصت على ذلك أيضاً (أي على الانتخابات).

٣- خطة بيكر (وزير الخارجية الأميركي الأسبق) ومبادرة شامير في العام ١٩٨٩م ذكرت أيضاً مسألة الانتخابات بوضوح تام في تلكما الخطة والمبادرة.

٤- اتفاق أوسلو الأول في ٣ أيلول سنة ١٩٩٣م جاء فيه: "ستشكل هذه الانتخابات خطوة تحضيرية انتقالية هامة".

٥- اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة في واشنطن في ٢٨ أيلول ١٩٩٥م نصت في ديباجتها على إجراء انتخابات سياسية مباشرة وحرة وعامة للمجلس ولرئيس السلطة التنفيذية.

٦- خارطة الطريق شددت على موضوع الانتخابات في جميع مراحلها واشترطت بالذات بدء المرحلة الثانية منها بإجراء الانتخابات واشترطت عقد المؤتمر الدولي بعد إتمام الانتخابات بنجاح.

وقد لوحظ على المجتمع الدولي اهتمام بالغ بالانتخابات الفلسطينية وبشكل لافت للنظر، فالبرلمان الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة والرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر والعالم كله بعث المراقبين والأموال وسائر أنواع الدعم لإنجاح عملية الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد هذا كله لا بد لنا من عرض بعض التساؤلات:

١) هل يُعقل أن يكون في هذه الانتخابات مصلحة للمسلمين ولأهل فلسطين إذا كان الذي أمر بها وموّلها وأرسل المراقبين من أقاصي الأرض ليشرف عليها هو الدول العدوة الكافرة وعلى رأسها أميركا؟. والله تعالى يقول (....**لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً**

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لثام الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ) ويقول (إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ).

٢) لماذا تلح أميركا وحليفاتها وهي أعدى أعداء الأمة الإسلامية وبكل هذا الشغف على إجراء انتخابات للفلسطينيين؟ ولماذا يدعمونها بكل هذه الأموال والجهود؟. والله تعالى يقول (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ)

٣) ما السر وراء قيام جميع قادة دول الكفر العظمى في العالم بحركة لاهثة إلى المنطقة لاستمرار رعاية هذه الانتخابات وإخراجها إلى حيز الوجود؟. والله ﷻ وصف هؤلاء الكفار بقوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾(آل عمران/١١٨).

إن الجواب واضح على هذه التساؤلات وهو أن هذه الانتخابات التي تجري تحت حراب الاحتلال، وتُمول من قبل الأميركان والأوروبيين لا يمكن أن تكون في مصلحة المسلمين، فهي قطعاً تهدف إلى تنفيذ مخططات الكفار، وإقرار الاتفاقيات الخيانية الباطلة شرعاً، وإلى تركيز وجود دولة يهود في قلب العالم الإسلامي.

فهذه الانتخابات إذاً ما هي في الواقع إلاّ حلقة من حلقات التآمر على القضية الفلسطينية، بل إنها من أخطر الحلقات وأفظعها؛ لأن المراد منها إضفاء الشرعية على المخططات التي تُثبت وتُركز الوجود اليهودي والغربي في أرض الإسراء التي باركها الله سبحانه وتعالى.

ولقد حذرنا الله ﷻ من السير في ركاب هؤلاء الكفار الذين يريدون أن يضلونا عن الطريق القويم فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيباً مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ السَّبِيلَ﴾(النساء/٤٤)، وقال ﷻ: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾(إبراهيم/٤٦).

٤) والتفكير البدهي يدل على أن الانتخابات التي يطلبها ويشترطها ويشرف عليها الكفار عمل عدائي ضد المسلمين، فلماذا يريد الذين أمعنوا قتلاً في أهل فلسطين وأعانوا على قتلهم أن تجري لنا انتخابات، لماذا يريد الذين قتلوا ما يزيد عن نصف مليون طفل عراقي وأهلكوا الحرث والنسل باليورانيوم المنضب لماذا

مكتبة عذاب الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

يشترطون علينا إجراء الانتخابات؟ هل الـذين عـذبوا أبنـاء المسلمين تعذيباً تنأى عنه حيوانـات الغـاب في أبي غريـب حريصون على مصلحتنا فيجبروننا على الانتخابات؟ هل الذين قسموا السودان وأوجدوا فيه كياناً مصطنعاً للنصارى ويسيرون في تفتيت ما تبقى منه ينفقون على انتخاباتنا ويسهرون عليهـا الليل من أجل مصلحتنا؟ لماذا يصر الذين ينهبون نفطنا وثرواتنا على إجراء انتخابات لنا؟ إن الدول والشعوب التي تحمل مبادئ وأفكاراً وقيماً مثمائلة تتصارع فيما بينها وتتآمر على بعـضها من أجل الإضعاف ثم الهزيمة والغنيمة، فهل يخطر ببال مـسلم عاقل أن الكفار من أمريكان وغيرهم الذين لا يرقبون في مؤمن إلاّ ولا ذمة يعملون لمصلحتنا؟ كيف ونحن نحمل المبدأ الـذي يقوض الرأسمالية وسنفعل بإذن الله عما قريب؟

فلسطين قضية إسلامية أي قضية كل المسلمين

فلسطين فوق كونها أرضاً إسلامية فتحها عمر بن الخطـاب ﷺ إلا أن لها خصوصية أخرى تمتاز بها عن سائر الأرضين وهي كـ ارضاً باركها الله وقدسها وكرمها فقال تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي سرَى بِعَبْـدِهِ لَـيْلاً مِّـنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ**﴾(الإسـراء/١). فقرن الله سبحانه في هذه الآية الكريمة بين قدسية المسجد الأقصى وقدسـية

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبنان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

المسجد الحرام، وقد جعل سبحانه وتعالى المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى وثالث المساجد التي لا تشد الرحال إلاّ إليها.

ففلسطين إذاً أرض مباركة جُبل ثراها بدماء الصحابة والمجاهدين، وما من شبر فيها إلاّ ويحكي قصة جهاد أو رباط. وفلسطين أرض لجميع المسلمين وليست ملكاً لأهلها أو ساكنيها الفلسطينيين، والدليل على ذلك أنها أرض خراجية لا تملك رقبتها لأحد بل تكون لعامة المسلمين حتى يوم القيامة، فقد قال الله تعالى فيها وفي أمثالها (**مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**) ثم أضاف إلى هؤلاء غيرهم فقال تعالى (**وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**) ثم أضاف غيرهم حتى شملت الآياتُ المسلمين جميعاً إلى يوم القيامة فقال سبحانه (**وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ**)، وعليه فلا يجوز أن يكون التصرف فيها خاصاً بالفلسطينيين فقط حتى لو كان القرار موافقاً للحكم الشرعي، فما بالك إذا كان مخالفاً لبديهيات الإسلام وجريمة كبرى في حق

أرض الإسراء والمعراج. ففلسطين أرض كل المسلمين في أرجاء المعمورة إلى يوم القيامة.

لقد كان من التضليل بمكان تحويل قضية فلسطين إلى قضية عربية، وكان من التجني تحويلها إلى قضية فلسطينية، لذلك يجب إعادة القضية إلى وضعيتها الأصلية التي وضعها الله سبحانه فيها، وهي أن تكون هذه القضية قضية كل من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

وعندما غزا الفرنجة الصليبيون فلسطين حرَّرها صلاح الدين الأيوبي بوصفه قائداً مسلماً، وليس بوصفه عربياً أو فلسطينياً أو كردياً، وعندما غُزيت من قِبل المغول حررها المماليك بوصفهم قادة للمسلمين في مصر والشام وليس بوصفهم مصريين أو شاميين أو أعاجم. وإن كون الذين حرروا فلسطين في العهود الإسلامية ليسوا فلسطينيين لذو دلالة ساطعة سطوع الشمس أنها أرض المسلمين وقضيتها إسلامية لا فلسطينية.

وكذلك عندما تعرضت الدولة العثمانية الإسلامية لضغوطات الأوروبيين وأذنابهم من اليهود محاولين سلخ فلسطين عن أراضي الخلافة العثمانية ومنحها لليهود عالج السلطان عبد الحميد الثاني -رحمه الله- المسألة بمنظور الإسلام وليس بمنظور تركي، وهذه بعض المواقف الإسلامية المشرفة للسلطان عبد الحميد — رحمه الله - الذي يوصف من قِبل الغربيين بأنه دكتاتور مستبد وأنه عدو للديمقراطية والانتخابات:

١- منع هجرة يهود روسيا إلى فلسطين.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من كتب الشرح الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

٢- لم يقبل شفاعة السفير الأميركي في شأن هجرة اليهود إلى فلسطين.

٣- أرسل برقيات إلى متصرف القدس وإلى السلطات العثمانية في بيروت واللاذقية وحيفا سنة ١٣٠٠هـ يمنع بموجبها أي يهودي من روسيا أو رومانيا أو بلغاريا من أن تطأ قدمه أرض فلسطين.

٤- أبلغ رؤساء البعثات الدبلوماسية في استانبول رسمياً سنة ١٣٠١هـ بقرار منع استيطان أو استقرار اليهود الروس في فلسطين.

٥- أصدر قراراً بأن لا تزيد مدة إقامة اليهود الراغبين في زيارة فلسطين عن ثلاثين يوماً في سنة ١٣٠٢هـ، ولما احتجت الدول الأوروبية على هذا القرار مدّدها لثلاثة أشهر فقط يغادرون بعدها فلسطين.

٦- جدّد القيود المفروضة على إقامة اليهود في فلسطين وبيع الأراضي لهم في سنة ١٣١٠هـ وذلك بعدما تسلل بعض اليهود إلى فلسطين بمساعدة قناصل أوروبا ودفع رِشىً لبعض موظفي الدولة العثمانية.

٧- رد طلب هرتزل اليهودي النمساوي المشهور الذي أغرى السلطان بالأموال السخية بقوله المأثور: "انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات أخرى في هذا السبيل فإنني لا أستطيع أن أتنازل عن شبر مربعة واحدة من هذه الأرض؛ لأنها ليست أرضي وإنما أرض شعبي الذي حارب في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه، دع اليهود يحتفظون بملايينهم فإذا تفككت دولتي فإن اليهود قد يحصلون على فلسطين بدون مقابل، لكنهم لن يصلوا إليها إلا على أشلاء أجسامنا بعد تمزيق أوصالنا".

هذه هي بعض مواقف العز التي وقفها السلطان عبد الحميد رحمه الله، وتلك هي كلماته التي خطها بمداد من نور في قضية الإسلام الثانية بعد قضية الخلافة.

تزامن سقوط فلسطين مع سقوط الخلافة العثمانية:

بسقوط الخلافة العثمانية على يد الكفار الإنجليز والأوروبيين وبمعاونة العملاء الترك والعرب ضد الخلافة سقطت فلسطين بأيدي الإنجليز، فصدم العالم الإسلامي صدمتين في نفس اللحظة حيث فقدَ الدولة الإسلامية وفقدَ فلسطين. وحارب الزعماء العرب الذين نادوا بالقومية العربية جنباً إلى جنب مع قوى الاستعمار البريطاني والفرنسي ضد الدولة العثمانية وضد جيشها، وساعدوا في إسقاطها، وفي الوقت نفسه ساهم خونة الأتراك من دعاة القومية الطورانية في إسقاط الدولة العثمانية من الداخل.

وساهم حكام العرب عموماً والهاشميون خصوصاً أيضاً في التنازل عن فلسطين ومنحها لليهود وفي التآمر مع الإنجليز من أجل تحقيق ذلك.

ولقد اصطنعت بريطانيا الكيان الهاشمي في شرقي الأردن ليكون توأماً للكيان اليهودي وحامياً له من جهة الحدود الشرقية لفلسطين. وكما هو معروف فقد تم تضييع فلسطين ومنحها لليهود على يد الحكام العرب الخونة في الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية الذين تآمروا على تضييعها ولم يحركوا ساكناً لاستردادها بعد اغتصاب اليهود لها.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

دور منظمة التحرير في تصفية القضية الفلسطينية باستخدام أساليب التمثيل والانتخابات

مرت القضية الفلسطينية منذ نشوئها بتطورات كثيرة وخطيرة، وبتحولات عديدة معقدة ومتشعبة، ولكن ما يعنينا هنا في هذا المقام ليس الحديث عن تفاصيل هذه التطورات والتحولات، وإنما يعنينا الحديث عن موضوع محدد منها وهو الذي له علاقة بالانتخابات وبتمثيل أهل فلسطين، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية وخطورة في تصفية القضية الفلسطينية.

وباستعراض هذا الموضوع الخطير عبر المراحل المختلفة لتطور القضية الفلسطينية نلاحظ تلازماً دائماً بين التمثيل والانتخابات من جهة وبين نوع التصفية في كل مرحلة من المراحل من جهة ثانية وذلك على النحو التالي:

أ- مرحلة إنشاء منظمة التحرير واعتبارها ممثلة لأهل فلسطين:

أنشئت منظمة التحرير في العام ١٩٦٤م، وصودق على إنشائها في مؤتمر قمة الإسكندرية من قبل الحكام العرب، وثبت أن الهدف الحقيقي من إنشائها ليس تحرير فلسطين كما يدل على ذلك اسمها، وإنما هو تمثيل الشعب الفلسطيني، والتحدث باسمه، للتفاوض على تصفية قضية فلسطين نيابة عنه، ولإظهار قضية فلسطين على أنها قضية تخص ساكنيها فقط، من أجل سلخها

عن محيطها الإسلامي، ليسهل اقتناصها واغتصابها، بعد قطع خطوط الإمدادات الإسلامية عنها.

فالغرض من التركيز على إبراز الهوية الفلسطينية كان بلا شك طمس الهوية الإسلامية لفلسطين، وإلغاء البعد الإسلامي عنها، لأن فلسطين في نظر جميع المسلمين كما هو معلوم وفي نظر أهلها بوجه خاص هي أرض شامية وهي جزء صغير من الأراضي الإسلامية، ولأن فيها المسجد الأقصى الذي يشد المسلمون الرحال إليه، ولأنها أرض الإسراء والمعراج التي ارتبطت قدسيتها بقدسية المسجد الحرام والمسجد النبوي بدلالة الاقتران الوارد في النص القرآني والحديث النبوي بين تلك المساجد. ولأنها كذلك حاول الكافر المستعمر محاربة هذا البعد الإسلامي والتركيز عوضاً عنه على البعد الوطني ليتسنى له تحقيق هدفه.

على أن هناك أسباباً تاريخية جعلت الكفار يحاربون تلك الصفة الإسلامية التي صبغتها، ففلسطين تذكّر بوحدة الأمة الإسلامية كون فلسطين كانت مقبرة للغزاة الصليبيين، وكان يسبق تحريرها كلما اعتدى عليها الغزاة دائماً حدوث وحدة وتوحد بين المسلمين في مصر والشام بشكل خاص تهيئ لزحف الجيوش الإسلامية الجرارة من كل حدب وصوب نحو فلسطين لتحريرها.

ولإضعاف هذه المفاهيم الإيمانية العميقة عن فلسطين في نفوس المسلمين، ومن ثم تحويلها إلى مجرد رواسب فكرية مبعثرة ومنفصلة عن حرارة

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

الإيمان ليسهل تبديدها وتهميشها، من أجل ذلك لجأت دول الكفر الكبرى إلى حيلة خبيثة تمثلت في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتقوم تحت ذرائع وطنية بمهمة فصل فلسطين عن عمقها الإسلامي في عقلية ونفسية المسلمين قبل فصلها على أرض الواقع.

لقد كانت فكرة تمثيل الفلسطينيين عن طريق الانتخابات المحدودة، أو عن طريق التزكية والتعيين هي الآلية التي من خلالها تم إفراز وصناعة قيادات وهياكل لمنظمة التحرير تعتبر فيما بعد رموزاً وإنجازات تاريخية لا يجوز التفريط بها.

ولإكسابها شيئاً من المصداقية قامت الدول العربية العميلة في مؤتمرات الجامعة العربية بإقرارها بوصفها ممثلة لأهل فلسطين، وحقق هذا التمثيل والإقرار لمنظمة التحرير عدة أهداف استعمارية من أهمها:

١- تمكين الدول العربية من التنصل من مسؤوليتها تجاه فلسطين وأهلها بحجة أن المنظمة هي التي تمثل الفلسطينيين، وتحولت بذلك نظرة الدول العربية إلى فلسطين من مستوى نظرة الشخص إلى نفسه كما كانت قبل إنشاء المنظمة إلى مستوى نظرة الشخص لجاره بعد إنشائها، وشتان بين النظرتين في العمل السياسي والجهادي.

٢- تخفيض حجم الصراع مع اليهود وتقليل مستواه، فبدلاً من أن يكون صراعاً بين كل المسلمين واليهود أو بين كل العرب

واليهود، صار صراعاً بين أهل فلسطين وحدهم مع اليهود، وبذلك تم مساعدة اليهود ليربحوا الصراع باختيار الفلسطينيين عدواً لهم باعتباره أضعف ندٍ لليهود يمكن اختياره في الصراع لمواجهة الدولة اليهودية المدعومة من قبل الدول الكبرى المستعمرة في جميع المجالات، والمدججة بكل أنواع السلاح.

٣- قتل ما تبقى من آمال بالوحدة بين الأقطار العربية والإسلامية بحجة هذا التمثيل والإقرار، والذي أدّى إلى هيمنة النزعة الوطنية الانفصالية على حساب التوجهات نحو الوحدة.

٤- تهيئة وتحضير منظمة التحرير بشتى الأساليب السياسية والعسكرية للسير مستقبلاً في حلول التصفية للقضية الفلسطينية بعد التضييق الشديد عليها، من أجل ترويضها وتطويعها للقيام بالأدوار التآمرية المرسومة لها في المدى المنظور.

ب- مرحلة جعل منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني:

لم يكتف الكفار بجعل المنظمة ممثلاً عادياً للفلسطينيين في العام ١٩٦٤م بل جعلوها بعد عشر سنوات من إنشائها ممثلاً وحيداً لأهل فلسطين، ففي مؤتمر الرباط الذي عقد في العام ١٩٧٤م أقرت القمة العربية اعتبار

مكتبة عذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وذلك لإكساب المنظمة التمثيل المطلق والشرعية الدولية الكاملة في تمثيل الفلسطينيين في جميع المحافل الدولية، وذلك لكي لا يبقى أي أمل لغير المنظمة بالتدخل في شؤون الفلسطينيين ومساعدتهم أو نصرتهم، تمهيداً لإقحامها في الاتفاقات الخيانية المنفردة.

وفتحت هذه الخطوة التمهيدية الخطيرة الأبواب على مصراعيها للمنظمة للقيام بالأعمال الدبلوماسية في جميع الميادين السياسية، ففتحت لها السفارات، وأجريت معها الاتصالات، ورفعت أيادي المسلمين عن القضية الفلسطينية تماماً.

جـ- مرحلة اعتراف منظمة التحرير بدولة (اسرائيل) على معظم أراضي فلسطين:

كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفع شعار تحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر، وبعد هزيمة عام ١٩٦٧م صدرت قرارات الخرطوم المشهورة باللاءات الثلاث لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع (اسرائيل)، ولكن هذه اللاءات سرعان ما تساقطت وتحولت في مطلع السبعينات إلى مقدمات للاعتراف باسرائيل عبر مبادرة روجرز في حرب الاستزاف بين مصر واسرائيل في العام ١٩٧٠م ثم بعد حرب تشرين (أكتوبر) من العام ١٩٧٣م. وكانت أول خطوة علنية تتراجع عن شعارات (من البحر

إلى النهر) أثناء المفاوضات لترتيب تنفيذ إتفاق الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ حيث أعلنت المنظمة بقيادة ياسرعرفات إلتزامها بكل قرارات الأمم المتحدة، وقام عرفات بتسليم البرلماني الأميركي مكلوسكي، وثيقة تؤكد قبوله كل قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية.

وبعد جولات كيسنجر بدأت الإشارات تتحول إلى تصريحات مغلفة بالكلام عن تحرير أي شبر من فلسطين وإقامة سلطة وطنية عليه سواء بالقتال أم بالسلام.

وعندما نضجت الظروف الدولية والإقليمية ووصلت عملية ترويض المسلمين والفلسطينيين إلى درجة مقبولة، اعترف بعدها ياسر عرفات رسمياً بقراري ٢٤٢ وَ ٣٣٨ في المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في العام ١٩٨٨م. ثم في العام ١٩٩١م. وفي مؤتمر مدريد أصبح الكلام واضحاً ومقتصراً على الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وبعد ذلك أصبح قادة منظمة التحرير يتبجحون على الملأ بأنهم تنازلوا عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨ والتي تُشكل قرابة الثمانين بالمائة من أرض فلسطين وباتوا يطالبون فقط بالأراضي التي احتلت عام ٦٧ من فلسطين، أي يطالبون فقط بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وهكذا ظهرت لعبة منظمة التحرير أمام الراصدين الواعين للأحداث بشكل واضح بوصفها مؤامرة مؤلفة من عدة فصول خيانية يتم في كل فصل

مكتبة عذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

منها التنازل عن جزء من فلسطين إلى أن كُلّلت بالتنازل عن معظم فلسطين لليهود، والاعتراف الصريح بدولة (اسرائيل) على معظم الأراضي الفلسطينية.

د- مرحلة الدخول في مفاوضات عملية لتصفية القضية الفلسطينية:

بعد أن نضجت الظروف الدولية، بدأ إشراك المنظمة في مفاوضات تصفية القضية من خلال الاجتماعات الثنائية والمؤتمرات الدولية، وتُوّجت تلك الاتصالات والمؤتمرات بمؤتمر مدريد الذي عقد في العام ١٩٩١م بُعيد انتهاء حرب الخليج الثانية، واعتُبر هذا المؤتمر المرجعية الرسمية لكل المفاوضات التي جرت مع المنظمة فيما بعد. واستفاد اليهود من تأهيل المنظمة للمفاوضات بعد هذا المؤتمر الدولي الخطير الذي رعته الإدارة الأميركية، وجرّوها بالاستعانة بالأوروبيين والإنجليز منهم بصورة خاصة للدخول في مفاوضات ثنائية بعيداً عن أعين الأميركيين، أسفرت عن اتفاقات أوسلو التي كانت أكبر عملية تفاوض خيانية ارتكبتها المنظمة، والتي قصمت ظهر الفلسطينيين بنتائجها الكارثية، وتمخضت عن إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية هزيلة في بعض مناطق سكنى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيادة وسيطرة الدولة اليهودية، وبذلك استطاع اليهود جلب قيادة المنظمة ووضعها في سجن كبير تحت رحمتهم يتحكمون بها كما يحلو لهم. وقد دخل العائدون بدل أن يعودوا عودة الفاتحين المُحررين إلى فلسطين دخلوا بعد خضوعهم إلى علمية تفتيش وفحص وإذلال على المعابر من قبل الجيش (الإسرائيلي).

هـ- مرحلة الازدواجية في تمثيل الفلسطينيين بين المنظمة والسلطة:

بالرغم من خطوط التقاطع والتداخل بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية إلا أن عملية إبراز السلطة والحفاظ عليها ودعمها من قبل المجتمع الدولي يُعتبر أمارة على أن السلطة هي البديل النهائي عن منظمة التحرير مستقبلاً. فبعد خمس عشرة سنة من عمرها أصبحت السلطة هي محط أنظار السياسيين بالرغم من عدم تحقيقها أي شيء ذي بال للفلسطينيين، بينما تحولت المنظمة إلى شيء من الماضي وأصبحت الآن تلفظ أنفاسها الأخيرة، وها هي في أحسن الأحوال تتحول إلى رابطة رمزية للفلسطينيين لا تملك المال ولا القرار.

فقد تم تجريد فاروق القدومي الرجل الأول في منظمة التحرير رئيس الدائرة الخارجية فيها من معظم صلاحياته، كما تم إلغاء دور الصندوق القومي، وفقدت المنظمة بفقدان صلاحيات رجلها الأول القدومي، وبتلاشي العصب المالي لها المتمثل بالصندوق القومي، فقدت هيبتها ومكانتها وقدرتها على العمل، وأخلت مكانها تماماً للسلطة الفلسطينية. هذا مع العلم أن **التحرير** الذي أُنشئت من أجله المنظمة لم يحصل منه شيء لا في البر ولا في البحر ولا في الجو. بل حصل عكس ذلك وهو الاعتراف بإسرائيل والتنازل لها عن فلسطين.

أما هذه السلطة التي ابتلي بها الفلسطينيون فلقد كانت النتاج العملي للسنين الخمس عشرة الماضية التي عاشتها مزيجاً من القتل والعذاب والمعاناة والشقاء والفقر والهوان. وكان حصادها السياسي هبوطاً بمستوى المطالب

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

الفلسطينية –الهابطة أصلاً– إلى ما دون الصفر. لذلك وَجد الأعداء أن **الانتخابات** قد تكون المخدر الوحيد للفلسطينيين من الحالة المتردية التي يعيشونها، ووجدوا أنها الشيء الوحيد الذي قد يُكسب هذه السلطة الهزيلة شيئاً من **الشرعية** أمام الرأي العام، ومن هنا لعبت **الانتخابات** دوراً جديداً في المؤامرة، فوافقت دولة اليهود على عقد **الانتخابات** الفلسطينية في العام ١٩٩٦م، كما وافقت على عقد **انتخابات** بلدية وتشريعية ورئاسية في هذا العام الجاري ٢٠٠٥م وفي مطلع العام ٢٠٠٦م. وهكذا رأينا كيف أن **الانتخابات** باتت هي الوسيلة الوحيدة التي تكسب السلطة شرعيتها لتستمر في مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية.

و- مرحلة إشراك الحركات الإسلامية في الانتخابات:

رأت أميركا أنه من أجل إعطاء السلطة جرعة إضافية من الشرعية فإنه لا بد لها من إشراك أكبر قاعدة شعبية فلسطينية في الانتخابات، وبما أن التيارات الإسلامية هي التي تملك الرصيد الجماهيري الأكبر في الشارع، فقد وجدت أميركا بأن لا مناص من إشراك هذه التيارات في لعبتها الانتخابية الجديدة، وهكذا شجعت أميركا السلطة على إدماج الحركات الإسلامية في الانتخابات من أجل توريطها في الحلول التصفوية المقبلة للقضية الفلسطينية، خاصة وأن خارطة الطريق الأميركية أصلاً تنص على ضرورة إجراء انتخابات عامة للفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من تصوراتها، ولأن عدم مشاركة الحركات الإسلامية، وهي تحظى بهذا الرصيد الجماهيري في الشارع، يمثل مطعناً في

التمثيل ومن ثم مطعناً في ما يتم توقيعه من اتفاقيات، لذلك فنحن نربأ بإخواننا في الحركات الإسلامية أن يخوضوا هذه الانتخابات، ونطلب منهم أن يتوقفوا ويفكروا ألف مرة قبل الإقدام على هذه الخطوة الخطرة، وننصحهم بكل صدق وحرص أخوي أن لا يقعوا في هذا الشرك. ونحن ندرك مسوغاتهم للدخول في هذا الأمر ونرى أن كثيراً يُقدم بدافع الحرص على مصلحة الإسلام والمسلمين، ولكن تلك المسوغات كلها لا تعدل أبداً جسامة الكارثة التي تنتج عن مشاركة الحركات الإسلامية في انتخابات سياسية تحت الاحتلال المقصود منها إضفاء الشرعية على الاحتلال وتصفية القضية.

مكتبة عذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

واقع السلطة الفلسطينية الحالي

من الضروري جداً معرفة واقع السلطة الفلسطينية الحالي وواقع مجلسها التشريعي الذي يضفي المشروعية على السلطة. وهذه المعرفة ضرورية لأنها تساعدنا في معرفة مع من نتعامل، وتسهل علينا الحكم على واقع الانتخابات التي ستشرف عليها هذه السلطة مع الدول الكافرة والتي من المفترض وبحسب خارطة الطريق أن تتحول إلى دويلة يسمونها (دولة فلسطينية قابلة للحياة) أي أن قابلية تحويل السلطة إلى دولة قابلة للحياة مشروطة بالإملاءات والاشتراطات والاستحقاقات والالتزامات التي لها أول وليس لها آخر، والتي تفرضها عليها أميركا وأوروبا ودولة يهود.

فهذه السلطة خرجت ابتداء من رحم اتفاقية أوسلو الخيانية بقبول ورضىً من يهود، ثم رعتها أميركا والدول الأوروبية، وأصبحت هي الراعية للعملية السياسية والمسؤولة عن إجراء الانتخابات. فالسلطة هي الراعي السياسي المحلي لأية عملية سياسية كعملية الانتخابات وهي ستكون حتماً الشريك السياسي الذي لا مفر لمن يريد المشاركة السياسية بالانتخابات من التعاون معه بالتحالف أو بالتنافس أو التنسيق.

فلننظر إذاً نظرة سياسية واعية لهذا الراعي أو الشريك، ثم لنحكم عليه قبل الخوض في أية عملية سياسية تمارس السلطة فيها دور الرعاية أو على الأقل دور الشراكة لنحكم عليها جيداً قبل الخضوع لها أو مشاركتها.

وباستعراض بعض المواقف الحديثة التي تبنتها السلطة وبعض قراراتها التي اتخذتها يجد المتابع لتلك المواقف والقرارات أشياء غريبة عجيبة تحيل الحليم حيراناً، وتجعل الولدان شيباً من مدى فظاعتها وخطورتها.

ومن تلك القرارات التي تبنتها السلطة الفلسطينية والتي أذهلت الفلسطينيين الذين عرفوا بها استنكار السلطة لتصريحات محمود أحمدي نجاد الرئيس الإيراني — رغم إدراكنا لواقع هذه التصريحات - التي دعا فيها إلى إزالة دولة (اسرائيل)، مع أن كل أهل فلسطين يسعدون ويتمنون القضاء على دولة يهود في أسرع وقت، وهذا القرار وحده كاف لإثبات حقيقة أن السلطة ليست من جنس الشعب، فالسلطة باتت تقف في الصف الذي يحافظ على كيان اليهود بينما الشعب يقف في الصف الآخر الذي يدعو إلى القضاء على كيانهم.

ولم يكن هذا الموقف هو الوحيد النشاز للسلطة، بل إن معظم مواقفها نشاز، إذ هي لم تألُ جهداً في استنكارها المتواصل والمتجدد لكل عملية استشهادية أو جهادية. فالسلطة الفلسطينية تستخدم جميع سلطاتها في الدفاع عن أمن يهود، وتوظف كل طاقاتها الأمنية والدبلوماسية والعسكرية لتأمين سلامة الجيش اليهودي والمستوطنات اليهودية، فهذا هو واقع عمل السلطة وهذا هو برنامجها السياسي الحقيقي الذي تتبناه.

وبينما يصرح زعماء الكيان اليهودي باستكبار وعنجهية وبلا أية مواربة عن أهدافهم، ولا يبالون بإظهارها على الملأ، فيُجمِعون مثلاً على أن

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

القدس بشطريها الغربي والشرقي ستبقى عاصمة موحدة (لاسرائيل) إلى أبد الآبدين لا فرق بين شارون وبيرس ولا بين نتنياهو وعمير بيرتس، ويُجمِعون بشكل قاطع على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، نرى مسئولي السلطة يسيرون في تصريحاتهم من هابط إلى أهبط ومن وثيقة مشبوهة إلى أخرى، ونجدهم لا يتوقفون عند حد في تقديم التنازلات، ويتفننون في تكييف تنازلاتهم مع الثوابت (الاسرائيلية)!!

ففي الوقت الذي يتمسك مسؤولو السلطة فيه بخارطة الطريق ويتحمسون لتطبيقها كأنها شيء مقدس مع أنها مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية، يجيب شارون على سؤال أحد الصحفيين عن خارطة الطريق بعد اجتماعه بوزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس في مزرعته فيقول: **"التوراة أقوى من أي وثيقة سياسية ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) هي مهد اليهودية"(١)**

وفي الوقت الذي يؤكد فيه ساسة اليهود على أن أمنهم مسألة لا مجال للتفاوض عليها حتى غدا كل شيء يتم إبرامه يُجعل أمن اليهود هو أساساً له، يتناغم زعماء السلطة مع هذا الهاجس الأمني اليهودي فيدافعون عن عدم قيامهم بمحاربة حماس بلوم (اسرائيل) فيقول أبو مازن لصحيفة معاريف: **"كيف يتوقع الاسرائيليون منا أن نحارب حماس ونحن لا نملك أسلحة مناسبة؟ فأيدينا تقريباً فارغة، وبنادقنا قديمة، في حين بنادق حماس**

(١) المركز الفلسطيني للاعلام، صفقة شارون ، إعداد د. جميل حمامي ، أيلول ٢٠٠٥

أوتوماتيكية". ويؤكد دحلان وزير الشؤون المدنية كلام محمود عباس هذا فيقول موجهاً كلامه لزعماء (اسرائيل): **"ماذا فعلتم لنا؟ لم تفعلوا شيئاً ... ألم يصبح وضعكم الأمني أفضل خلال الأربعة أشهر الماضية؟ أليس من واجب شارون تقوية معسكر السلام وتعزيز وضع عباس؟"**. ثم يثبت حسن ولائه لليهود وجديته في الدفاع عن أمنهم فيقول متفاخراً: **"لو أحضرتم الجنرال منتغمري للحفاظ على الأمن لديكم لما فعل شيئاً أفضل مما فعلنا!!"(١)**.

ففي أقل من شهرين من فترة ما يسمى بالتهدئة قامت (اسرائيل) باعتقال أكثر من (٢٥٠٠) فلسطيني منذ قمة شرم الشيخ حتى منتصف شهر تشرين ثاني وانتهكت بذلك وبغيره جميع بنود تفاهمات شرم الشيخ.

ولو تناولنا عينة من تصرفات السلطة الفلسطينية الخادمة لليهود والخانعة لهم، وعينة من تصرفات (اسرائيل) المحتقِرة للسلطة والباطشة بالفلسطينيين خلال شهرين من الفترة التي تسمى بفترة التهدئة لوجدنا العجب العجاب.

(فقد أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني أن قوات الأمن والشرطة الفلسطينية قد أحبطت في شهر تشرين أول/٢٠٠٥م (١٧) محاولة لشن عمليات ضد (اسرائيل) من قطاع غزة، وعثرت على (٧٥) عبوة ناسفة

(١) موقع القناة http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=٥٩٧٦٨

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

وصادرت (١٥) صاروخاً من نوع القسام وأحبطت (٧) محاولات لتهريب أسلحة من الأراضي المصرية إلى رفح جنوب قطاع غزة.

وأوضح توفيق أبو خوصة الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية والأمن الوطني أن قوات الأمن الفلسطينية ستستمر في عملها هذا وأنها أبلغت (اسرائيل) عن عمليات الإحباط الأخيرة التي كانت الفصائل تنوي تنفيذها.

وقال أبو خوصة إن السلطة لا زالت مستمرة في اتصالاتها مع الفصائل ليحترموا النظام ويوقفوا الأعمال المرتبطة بصناعة وتهريب السلاح عبر الحدود مع مصر.

وقال أبو خوصة أمام مجلس الوزراء في ٢٠٠٥/١٠/٢٠م: إن أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية نفذت (٨٠٢) عملية أمنية واستطاعت إحباط (٧٠) محاولة تسلل لفلسطينيين داخل أراضي ٤٨ وأفشلت (٣٢) عملية إطلاق صواريخ ونار على أهداف اسرائيلية وسلمت الاحتلال (١٢) عبوة ناسفة وقذيفة صاروخية و (٦٥) صاروخاً تم العثور عليها بالقرب من المستوطنات و (١٦) سيارة وآلية، **وأن هذه الخطوات تأتي ضمن التنسيق الأمني بين السلطة و(اسرائيل).**

وفي مقابل هذه (الإنجازات) التي تُفاخِر بها السلطة، قامت (اسرائيل) خلال ما سُمي بفترة التهدئة حتى وقت كتابة هذا الإصدار بانتهاكات كانت حصيلتها بحسب التقرير الصادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني بالهيئة العامة للاستعلامات كما يلي: (١٣١) شهيداً، و (٩٣٠) جريحاً، وتم اعتقال

(٣١٩٨) فلسطينياً، وبلغ عدد عمليات إطلاق النار (١٨٠٢) عملية، في حين نصبت قوات الاحتلال (٣٥١٢) حاجزاً، ووصل إجمالي مساحة الأراضي التي تم مصادرتها (٣٥٣٤٤) دونماً، وكان هناك أعمال تجريف واقتلاع للأشجار بلغ (١٧٢) مرة، كما قام المستعمرون بـ (٥١٢) اعتداءً على المواطنين **(١)**.

فهاتان عينتان لتصرفات السلطة و(اسرائيل) خلال مدة لا تزيد عن الشهرين من فترة ما يسمى بالتهدئة، ولعل الأرقام تغني عن أي تعليق.

فهذه هي السلطة، وهذه هي حقيقتها، وهي بهذه التصرفات لا تزيد عن كونها ذراعاً أمنياً لدولة يهود أو قل متعهداً أمنياً يحمي اليهود من أهل فلسطين، تماماً كما تقوم الدول العربية المجاورة بحماية اليهود من تسلل الفدائيين. فإذا كانت السلطة التي يفترض أن يخضع الفلسطينيون لقوانينها هذه هي صفاتها وفعالها، فكيف سيكون حالها عندما تكبر وتصبح (دولة قابلة للحياة)؟؟ لا شك أن قدرتها على القمع ستزداد، وطغيانها على الفلسطينيين سيكبر، وحمايتها لأمن يهود سيتوسع، وما المجلس التشريعي الذي ستفرزه الانتخابات سوى الآلية التي ستمنح تلك السلطة (الدويلة) الشرعيةَ التي تجعلها تقوم بدورها المشبوه هذا والمرسوم لها بدمغة من أهل فلسطين، وتقوم بدورها هذا بمصادقةٍ من ممثليهم المنتخبين في المجلس التشريعي على هذه السلطة

(١) موقع المركز الفلسطيني للاعلام عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

(الدويلة) ووظائفها المحصورة في خدمة أميركا ويهود وفي والإضرار بأهل فلسطين.

ولكي نوضح طبيعة هذه السلطة من ناحية دستورية وقانونية يستحسن عرض بعض مواد دستور (دولة فلسطين) المزعومة:

مادة ١: فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة، نظامها جمهوري، وإقليمها وحدة لا تتجزأ، بحدودها عشية الرابع من حزيران /يونيو ١٩٦٧ دون إخلال بالحقوق التي أكدتها القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، ويخضع جميع المقيمين على هذا الإقليم للقانون الفلسطيني وحده دون سواه(١).

وهذا نص على أن الدخول في المجلس التشريعي الفلسطيني يستلزم الاعتراف (باسرائيل) لأن وجود إسرائيل قرار دولي لا يجوز الإخلال به حسب هذه المادة، ولا خلاف بين المسلمين في حرمة الاعتراف (بإسرائيل).

مادة ٣: فلسطين دولة محبة للسلام، تدين الإرهاب والاحتلال والعدوان، وتدعو لحل المشكلات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة.

وهذا نص في منع الجهاد لتحرير باقي فلسطين ونص في الاحتكام إلى شريعة الطاغوت.

(١) انظر: http://www.pna.gov.ps. وَ http://www.alkarama.com/arshif/١٢/news/dostor.htm.

مادة ١٣: للفلسطيني الذي هُجِّر من فلسطين أو نزح عنها نتيجة لحرب عام ١٩٤٨ ومُنع من العودة إليها، **حق العودة إلى الدولة الفلسطينية وحمل جنسيتها**، وهو حق دائم لا يسقط بالتقادم. وتعمل الدولة الفلسطينية على متابعة السعي لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم، والتعويض، من خلال المفاوضات والسبل السياسية والقضائية وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ولمبادئ القانون الدولي.

فالمرجعية العليا لحل مشكلة اللاجئين هي القانون الدولي الذي سمح بإقامة الدولة اليهودية على أنقاض فلسطين، والقرارات الدولية التي ساعدت يهود على بناء كيانهم وتقويته، ويلاحظ في النص كيف أن حق العودة جُعل إلى الدولة الفلسطينية، أي إلى حدود السلطة فقط، وسيُروض اللاجئون والنازحون بشكل تدريجي للرضى بالأمر الواقع، إذ جُعل مصيرهم بيد الكفرة عن طريق المفاوضات، ومن جعل قضاياه بيد الكفار فقد جعل لهم سبيلاً على المسلمين وقد حرم الله ذلك بقوله تعالى (**وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً**). مع العلم أن قضية فلسطين ليست قضية لاجئين لأن أرض فلسطين كلها أرض خراجية لا يجوز التنازل عن شبر منها، ومالك رقبتها الحقيقي هم المسلمون جميعاً إلى قيام الساعة، أضف إلى هذا أن التعبير: "للفلسطيني الذي هُجِّر من فلسطين أو نزح عنها نتيجة لحرب عام ١٩٤٨" فيه من الخبث والدهاء ما فيه، وكأن ترحيل هؤلاء ترحيلاً قسرياً لم يكن نتيجة العدوان والاحتلال بل كان نتيجة حرب بين كيانين!!.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

مادة ٦٦: يتكون المجلس النيابي من مائة وخمسين نائباً يمثلون الشعب الفلسطيني ويجري انتخابهم وفقاً لأحكام الدستور وقانون الانتخاب ويراعى في الترشيح لعضوية المجلس النيابي الأحكام الواردة في هذا الدستور وفي قانون الانتخاب، ويشترط فيمن يرشح نفسه للمجلس النيابي أن يكون فلسطينيا ولا يجوز له بعد انتخابه أن يحمل جنسية دولة أخرى.

ويلاحظ في هذه المادة ربط الترشيح بالدستور الذي تخلى عن معظم فلسطين ليهود وتركز المادة على القول بأن هؤلاء يمثلون الشعب الفلسطيني لأن المهمة الأساسية لهم هي أن يكونوا شهداء زور على تصفية قضيتهم بأنفسهم والاعتراف (باسرائيل).

مادة ٧٦: يضع المجلس النيابي بقانون لائحته الداخلية لتنظيم إجراءات أدائه مهامه التشريعية والرقابية، وإجراءات مساءلة أعضائه في حدود اختصاصه بما لا يتعارض مع أحكام الدستور(١).

فهذا الدستور الوضعي المصطنع الخاص بتلك البقعة من أرض فلسطين هو المرجعية العليا التي لا يجوز الخروج عن مقتضياتها من قبل النائب، وعليه تكون المحاسبة والرقابة مسقوفة بالدستور وجوباً، ومجرد ولوج النائب وفق قانون الانتخاب باب المجلس يعتبر قابلاً ومُقراً العمل على أساس الحرام والباطل، فهل يُتصور أن يطرح المجلس التشريعي القرار ٢٤٢ مثلاً للتصويت

(١) انظر: موقع إسلام أون لاين،
http://www.islamonline.net/Arabic/doc/٢٠٠٤/٠٣/article١١.SHTML .

أو خارطة الطريق للتصويت أو وجود إسرائيل للتصويت. إن هذا أمر غير وارد لأن المجلس من حيث هو قام على أساس مسلمات كثيرة هذه من بينها.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

بيان حقيقة البرلمانات والمجالس التشريعية عموماً والمجلس التشريعي الفلسطيني بشكل خاص

تكاد لا تكون حاجة إلى بحث البرلمانات (المجالس التشريعية) بشكل عام أي في الوضع العادي لأن بحثها في الوضع العادي والخوض في تفاصيلها ليس له صلة بموضوع الانتخابات في فلسطين ومجلسها التشريعي، فما ينطبق على تلك لا ينطبق على المجلس التشريعي الفلسطيني والعكس صحيح. والسبب في ذلك أن انتخابات فلسطين ومجلسها تنفيذ لخطة الكفار ومؤامراتهم فيجب بحثها على هذا الأساس وسيأتي بحثها في الصفحات التالية بإذن الله.

ولذلك نوجز البحث في المجالس التشريعية في الوضع العادي إيجازاً كافياً ليطلع عليه المهتمون بقضايا المسلمين عامة والذين تتجاوز تطلعاتهم واهتماماتهم الناحية الوطنية التي أراد الكفار لها أن تكون القبلة والهوية.

الانتخاب في اللغة هو الاختيار، أما واقع الانتخاب شرعاً فهو توكيل ونيابة في الأمر الذي يجري الانتخاب من أجله، كمجلس عائلة أو نقابة أو مجلس تشريعي أو حاكم، وهكذا.

والأدلة على جواز الوكالة كثيرة منها قول الرسول ﷺ لجابر بن عبد الله **(إئت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وَسْقاً فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته)**، ولأنه ﷺ وكَّلَ عمرو بن أمية الضميري في قبول نكاح أم حبيبة وأبا رافع في قبول نكاح ميمونة. وروى ابن عباس رضي الله عنه أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله أنا وافدة النساء إليك، هذا الجهاد كتبه الله على الرجال، فإن يصيبوا أجروا وإن قتلوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون، ونحن معشر النساء نقوم عليهم فما لنا من ذلك؟ قال ﷺ: **"أبلغي من لقيتِ من النساء أن طاعة الزوج واعترافاً بحقه يعدل ذلك، وقليل منكن من يفعله"**. فهذه المرأة جاءت إلى النبي ﷺ وكيلة عن النساء في رأي معين وقد أقر الرسول الكريم وكالتها وكلفها بدوره بإبلاغ النساء بما تضمنه الحديث الشريف.

والوكالة والنيابة ليست جائزة على إطلاقها، فإذا كان العمل حراماً فإن الوكالة والنيابة للقيام به تكون حراماً بالضرورة، والحرام لا يقام به أصالة ولا نيابة أو توكيلاً. فتوكيل شخص في بيع محرم أو في القيام بعقد ربوي لا يجوز لأن موضوع التوكيل حرام.

والنواب هم في الواقع وكلاء عن الناس في الرأي، والوكالة في الرأي من حيث المبدأ جائزة كما سلف لأنها ضرب من ضروب الوكالات.

وبالتدقيق في عمل البرلمانات عموماً في ظل الأنظمة الديمقراطية نجد أنها تقوم بأحد ثلاثة أعمال:

١) إعطاء الثقة للحكومة أو عدمها بالتصويت على ذلك.
٢) وضع التشريعات والقوانين عن طريق أغلبية الأصوات.
٣) محاسبة الحكومات على ما تقوم به.

وبالتدقيق في واقع هذه الأعمال يتضح أنه لا يجوز للمسلم أن يقوم بأي من العملين الأولين، فكما لا يجوز له أن يكون حاكماً في ظل هذه الحكومات والدول التي تحكم بغير ما أنزل الله، كذلك لا يجوز له أن يعطيها الثقة، ولا أن يقبل جعل نتيجة التصويت أي جعل الأكثرية أو الأقلية هي الحكم في الثقة أو عدمها، بل الحَكَم هو الشرع، وإعطاء الثقة لحاكم لا يحكم بما أنزل الله حرام بلا خلاف لأنه إقرار بالكفر الذي تحكم به هذه الحكومة.

وما قيل في إعطاء الثقة بالحكومة أو عدمها وفق نتيجة التصويت يقال أيضاً في سن التشريعات والقوانين فجعل أغلبية الأصوات طريقة للتشريع

هو تحكيم لغير شرع الله وقبول بحكم الطاغوت وهو لا يجوز مطلقاً لقول الله تعالى (**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُـمُ الْكَـافِرُونَ**) ... وفي موضع آخر (**الظالمون**) وفي آخر (**الفاسقون**)، وقال تعالى (**إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**).

ومن الكلام الطيب الذي قيل في هذا الموضوع قول الدكتور محمد قطب: "**إن من يقبل بهذه اللعبة الديمقراطية يكون قد شارك في تمييع قضية شرعية، فالشرعية في الديمقراطية هي لمن يأخذ أغلبية الأصوات، وهذا ليس هو المعيار الرباني، وإنما المعيار الرباني هو تحكيم شريعة الله، ومن أعرض عن تحكيم شريعة الله فلا شرعية له في دين الله، ولو حصل على كل الأصوات لا على غالبيتها فحسب، وهذا مفرق طريق حاد بين الإسلام والديمقراطية**"(١).

ولتوضيح فكرة قبول المعيار غير الرباني أي المعيار البشري الذي يستبعد كون الحاكمية لله نضرب مثالاً يتكرر:فمثلاً إذا جرى التصويت على منع الخمر، و لم ينل هذا المنع غالبية الأصوات فإن الخمر في هذه الحالة وفق نتيجة التصويت لا يمنع ويبقى (مباحاً)، وهذا منكر عظيم. ونضيف إنه حتى لو تم تمرير القرار بمنع الخمر، أي لو نال المنع الأغلبية، فإنه لا يُمنع على اعتبار أنه حرام، بل يُمنع على اعتبار أنه مشروع نال أغلبية الأصوات فيستوي عند

---

(١) من كلمة للدكتور محمد قطب، الوعي١٧٢، ص٢٥.

مكتبة غذاء الأرواح وعباداتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

ذلك هو وتحديد صلاحية جواز السفر بأنه لثلاث سنين أو عشر سنين، كلاهما أصبح قانوناً لأنه حظي بالأغلبية.

وبما أن هذين العملين من أعمال المجلس حرام القيام بهما فإنه يحرم انتخاب المرشح ليقوم بهما، من باب أن حكم الوكالة هو نفسه حكم الأصالة والإجارة، فالحرام يحرم التوكيل أو الاستئجار عليه.

وأما العمل الثالث من أعمال البرلمانات والمجالس التشريعية وهو محاسبة الحاكم والحكومة على ما يقومون به فإنه يجب أن نفرق بين حالتين لهذه المجالس للدول:

أ) **مجلس تشريعي لدولة لا تحكم بما أنزل الله قائمة في بلاد المسلمين مستوفية جميع المؤسسات والدوائر.**

ومثال ذلك معظم الدول القائمة في العالم الإسلامي، وفي هذه الحالة فإن المحاسبة تكون فرضاً وتكون بالنقد اللاذع والصوت العالي والمسموع، تتناول كل تقصير للحكومة في القيام بواجباتها وكل تفريط في تلبية مصالح الأمة الحقيقية، وتكون برصد كل إهمال وعدم اهتمام من قبل الحكام فيما يتعلق بشؤون الناس، ومن أهم هذه الشؤون أيضاً عدم العدل والإنصاف مع الرعية، وعدم إعطاء كل ذي حق حقه، وقبل ذلك وبعده يجب محاسبة

الأنظمة الحاكمة على عدم تطبيقها لشرع الله وعلى تواطؤ هذه الأنظمة مع أعداء الأمة.

وذلك لما روى أبو داود عن الرسول ﷺ أنه قال: "**كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم، ولتأطرنه على الحق أطراً، ولتقصرنه على الحق قصراً**". فهذا الحديث من أبلغ ما ورد في المحاسبة السياسية، حيث جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتعلق بالأخذ على يد الحاكم الظالم، فالأصل أن تكون المحاسبة السياسية أصلاً، وعرفاً عاماً شرعياً عند العامة والخاصة. مع ملاحظة أن المحاسبة ليست مشروطة ولا مقصورة على العضوية في المجلس التشريعي، فالمحاسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ممكن بغض النظر عن وجود مجلس تشريعي أصلاً، ونقول في هذا السياق إن معظم المحاسبة الفعالة التي ترتعد فرائص الحكام لها لا تأتي من المجالس التشريعية بل تأتي من الناس المخلصين والأحزاب السياسية المخلصة التي لا تكثرث بأن تكون في البرلمان أو لا تكون، ولكنها تصدع بكلمة الحق مدوية فكأنها تنزع قلوب الظالمين من صدورهم.

وعليه فإن الترشيح لهذه المجالس من أجل القيام بالمحاسبة فقط أو الانتخاب على هذا النحو جائزان لأن هذا العمل الذي من أجله حصل الترشيح أو الترشح أو الانتخاب ليس مما يحرم القيام به أصالة ولا تحرم النيابة والوكالة فيه. غير أن هذا مشروط بأن يبين المرشح في برنامجه الانتخابي بشكل لا يحتمل التأويل أنّ إعطاء الثقة لهذه الدول حرام ؛ وأنه لا يصح جعل نتيجة

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

التصويت تتحكم في إعطاء الثقة أو المنع ، بل الشرع هو الحكم . وكذلك فإنه لن يشارك في التشريع مطلقاً وأنه يعتبر التصويت على التشريع حرام شرعاً، وعليه أن يبين للناس أنه سيحاسب الدولة بحسب الأحكام الشرعية وليس بحسب الدستور أو القانون. فإن لم يفعل فإنه يحرم على الناس انتخابه، وذلك لما يلي:

إن الأصل اليوم فيمن يدخلون المجالس التشريعية أنهم يدخلون للقيام بأعمال المجلس كلها وعلى رأسها **التشريع**، ولذلك فالوضع الطبيعي هو أن من يدخل المجلس يدخله **للتشريع** والمحاسبة على أساس الدستور والقانون الوضعي الكافر وهذا يحرم الانتخاب على أساسه، ولذلك يجب أن يبين المرشح أنه يترشح بخلاف هذا الأساس، ولا يجوز بناء الانتخاب على أمل أن لا يشارك المرشح الفلاني في التشريع وأن يحاسب على أساس الإسلام، بل لا بد من أن يصرح المرشح بذلك، ولا يكفي أن يرفع شعارات إسلامية أو ثورية عامة، فإن لم يفعل يكُنْ كأنه يقول للناس إني أترشح كغيري **للتشريع** والمحاسبة على أساس الدستور و القانون الكافرين.

بقيت مسألة قد تختلط على البعض وهي أن المجالس التشريعية تقوم بالأعمال الثلاثة المذكورة أعلاه، فكيف تمارس المحاسبة فقط؟ وهذا الخلط يزول بإدراك أن هذه الأعمال الثلاثة ليست عملاً واحداً لا تنفصل أجزاؤه بحيث تفرض على النائب أن يقوم بها جميعها، بل هي أعمال ثلاثة للنائب أن يقوم بأي منها. والجائز للنائب هو فقط المحاسبة بالشروط التي ذكرناها. أي

ليقوم هو بعمل واحد فقط وهو المحاسبة على أساس الإسلام وليس على أساس الدستور وقوانين الكفر، وأن يكون هذا الأمر صريحاً واضحاً لا لبس فيه، مبيِّناً تبياناً جلياً في برنامج النائب الانتخابي.

ب) مجلس تشريعي لدولة لا تحكم بما أنزل الله، وهي في طور البناء أو الإنشاء. أي مشروع دولة لا تحكم بما أنزل الله.

ومثال ذلك العراق وأفغانستان وفلسطين. أما فلسطين فسنذكرها بعد قليل بإذن الله، وأما العراق وأفغانستان فقد هدمت الدولة التي كانت قائمة وبُدئ ببناء دولة جديدة على أسس جديدة، ففي مثل هذه الحال يكون المجلس التشريعي ليس المقصود منه القيام بأعماله الاعتيادية، بل هذه الأعمال سواء ما كان منها حراماً أم حلالاً، هي بمثابة الغطاء لأمر آخر ألا وهو استدراج الأمة واستخراج رأيها في قبول هذا الكيان المستحدث، وإضفاء الشرعية على هذا الكيان الوليد. وفي هذه الحالة لا يصح أن يكون البحث في حكم المجالس العادية وأعمالها المعروفة في الوضع الطبيعي، ولا يجوز الدخول في التفريعات التي سبق بحثها آنفاً. بل يكون البحث في إنشاء هذه الكيانات وأجهزتها بوصفها كيانات تقوم في ظل الاحتلال وبرعايته ولخدمة مصالحه، و على أساس محرم شرعاً فالكافر المستعمر هو الذي يصوغ الأوضاع في هذه الكيانات كالعراق وأفغانستان وفلسطين، وواضح فيها الخضوع لسلطان الكفار، خلافاً لقوله تعالى (**وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً**)، لأن هذه الدول الوليدة تقوم بدون سيادة، وهو حرام لان السيادة حينئذٍ

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

تكون للكفار، والسيادة في هذه الحال هي السلطان الذي حرم الله أن يكون للكافرين على المؤمنين.

إنّ قوات الاحتلال هي المتحكمة في هذه الكيانات، والواجب هو تحريرها من الاحتلال لا المساهمة في بناء هذه الكيانات ومؤسساتها في ظل الاحتلال وبرعايته ووفق قوانينه.

ولأجل ذلك تحرم المشاركة أو المساهمة أو الإعانة على إنشاء هذه الكيانات وأجهزتها، لأنه تعاون على الإثم والعدوان، قال تعالى (**وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**)، والقاعدة الشرعية (**الإعانة على الحرام حرام**). فكل عمل يقوم به المسلم من قبيل إيجاد أو تثبيت مثل هذه الدول أو الكيانات في ظل الاحتلال وبرعايته وموافقته ووفق قوانيه وتحت سيادته سواء بالبناء أو بانتخاب أجهزتها أو تقويتها يكون حراماً لحرمة إقامتها أصلاً، وعليه فإن عملية الانتخابات لها تكون بمثابة إضفاء الشرعية على وجودها بغض النظر عن الأعمال التي سيقوم بها العضو المنتخب. أي تكون إعانة على الحرام.

المجلس التشريعي في فلسطين هو من هذا النوع الأخير:

فلسطين (أو ما تبقى منها) ترزح تحت سلطان اليهود أي أن السيادة ليست للمسلمين فيها، والكيان الفلسطيني بهذه المواصفات (أي تحت سلطان يهود) هو في طور التكوين والتثبيت، وهذا لا يحتاج إلى كبير عناءٍ لإدراكه بل لإبصاره. فما يريده اليهود ينفذونه وما لا يريدونه لا يُنفذ. وأعضاء المجلس

التشريعي – لا بل قُل الوزراء ورئيس الوزراء – يخضعون للإجراءات نفسها، هؤلاء هم الذين يفترض أن يمثلوا سيادة الأمة أو سلطانها يقفون على الحواجز العسكرية ينتظرون ويتوسلون بموقعهم البرلماني أو الوزاري أن يمروا. وعندما تنعقد مفاوضات أو مؤتمرات وتُعقد جلسات يتقدم هؤلاء إلى سلطات اليهود لأخذ التصاريح للحركة وبعد أن يحصلوا عليها ويسمح لهم جندي غِرّ بالعبور على الحواجز يذهبون إلى جلسة البرلمان لممارسة (**سيادة الشعب**)، وأي سيادة!

خلاصة القول إن الكيان الفلسطيني كيان منقوص السيادة، لا بل معدوم السيادة، وقد بيّنّا حرمة إيجاد مثل هذه الكيانات والإعانة على إيجادها، سواءٌ هي أو أجهزتها. والانتخابات التشريعية لاشك مشاركة في إيجاد وتثبيت جهاز حيوي فيها يُضفي الشرعية عليها وعلى ما ترتكبه من جريمة بحق المسلمين وأرض الإسراء والمعراج، من حيث إعطاء الشرعية لكيان يهود وإبرام الاتفاقات معهم ومع غيرهم من الكفار، ما يوقع أفدح الضرر بالمسلمين.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من كتاب الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

اختلاف الانتخابات في فلسطين عن غيرها

لقد بينا فيما سبق كيف تدخل الحرمة الانتخابات التشريعية القائمة في بلدان العالم الاسلامي المختلفة. أما الانتخابات التشريعية الفلسطينية فهي مثلها بوصفها انتخابات تشريعية، ولكنها أعظم حرمة منها للخصوصية التي تتسم بها هي وبعض بلدان العالم الإسلامي، كالعراق وأفغانستان. وهذا الاختلاف بين الحالتين هو اختلاف واقع هذه الانتخابات وبناءً على هذا الاختلاف في الواقع يختلف الحكم الشرعي فيهما.

فمن حيث الواقع توجد الاختلافات التالية بين الانتخابات في البلدان الإسلامية المختلفة والانتخابات الفلسطينية:

١) **تجري الانتخابات الفلسطينية تنفيذاً لقرارات دولية من الدول الكافرة المعادية**، جاء في نصوص خارطة الطريق: "يُجري الفلسطينيون انتخابات حرة وعادلة وشفافة للمجلس التشريعي الفلسطيني"، وجاء فيها أيضاً: "وتبدأ المرحلة الثانية **بعد الانتخابات الفلسطينية**"، أي أن المؤامرة الأميركية تعتمد في تمريرها على الانتخابات الفلسطينية.

٢) **تثبيت الاحتلال وإضفاء الشرعية عليه**: لم يحصل في التاريخ أن زال الاحتلال لأي بلد من البلدان بإجراء انتخابات تشريعية، فالصراع مع القوى الاحتلالية يقتضي أن لا يكون المجتمع في حالة من الاسترخاء يجري فيها انتخابات تشريعية مع انعدام السيادة، فإن حصل ذلك كان

معناه أن الانتخابات غرضها الأساسي هو تثبيت الاحتلال وليس إزالته. وبهذه النقطة تتشابه الانتخابات الفلسطينية مع الانتخابات الأفغانية والعراقية في آلية تثبيت الاحتلال الأميركي في العراق وأفغانستان والاحتلال اليهودي في فلسطين.

٣) **الغاية من الانتخابات**: غاية أية انتخابات تجري في الأقطار المختلفة بشكل عام هي إفراز أشخاص يمثلون الأمة في مجلس النواب، بينما الانتخابات الفلسطينية الغاية منها استكمال إنشاء المؤسسات الفلسطينية بالطريقة (الديمقراطية) لمنح السلطة التنفيذية التفويض نيابة عن الفلسطينيين لتوقيع الاتفاقيات النهائية الاستسلامية مع اليهود.

وبصورة إجمالية يمكن القول إن اختلاف الانتخابات في فلسطين ومثيلاتها عن غيرها من ناحية الواقع أمر لا شبهة فيه، فمن حيث الواقع وجدنا أن الانتخابات في البلاد الواقعة تحت الاحتلال لا يمكن إجراؤها إلا ضمن توافقات دولية تخضع للدول الكبرى، أو من خلال إشراف دولة كبرى واحدة تحتل تلك البلدان الإسلامية، وبالتالي فلا يمكن عزل الانتخابات عن المشاريع والمؤامرات الدولية التي ترسم لتلك البلدان.

ملاحظات أخرى على الانتخابات في فلسطين ومثيلاتها:

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

ومن أهم الأمور التي تلاحظ عند بيان واقع الانتخابات في فلسطين وفي البلدان الإسلامية الخاضعة للاحتلال كالشيشان وأفغانستان والعراق والبوسنة ما يلي:

١- استحالة إجراء الانتخابات في هذه البلدان إلا بموافقة الدول التي احتلتها، وبالتالي فلا تجرى الانتخابات إلا تحت حراب الاحتلال والدليل على ذلك أن انتخابات العراق وأفغانستان حصلت بإرادة أميركية وتحت حراب الاحتلال الأميركي، والانتخابات التي جرت في البوسنة جرت بإشراف أميركي أوروبي أطلسي، وأما الانتخابات التي جرت في الشيشان فكانت تحت إشراف روسي وبإرادة روسية، وأما الانتخابات في فلسطين فحصلت برضا يهود وتحت حراب الاحتلال اليهودي وبرضا الأميركيين والأوروبيين.

٢- أما من حيث النتائج التي تمخضت عن هذه الانتخابات فإنها أبعد ما تكون عن تمثيل الشعوب تمثيلاً حقيقياً، فقد أفرزت في البوسنة قيادة ثلاثية هزيلة مكونة من الصرب والكروات والمسلمين وحرمت بذلك البوسنيين المسلمين من إقامة كيان خالص لهم أسوة بكيانات الصرب والكروات. وأما في أفغانستان فقد أفرزت تبوّؤ قراضاي لمنصب الرئيس وهو من رجال وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) المعروفين ويعتبر رجلاً أميركياً أكثر من كونه أفغانياً. وفي العراق أفرزت الانتخابات استلام الجعفري لرئاسة الحكومة الدمية للأميركيين، وهو قد دخل العراق خلف

الدبابات الأمريكية المعتدية على العراق. وفي فلسطين أفرزت الانتخابات محمود عباس الذي فُرض على الفلسطينيين فرضاً حتى قبل أن تُجرى الانتخابات والذي لا يحظى بأية شعبية في أوساط الفلسطينيين والذي كان يعتبر من أكثر الرجال كراهية حتى في أوساط حركة فتح نفسها. فمثل هذه النتائج لا شك بأن أميركا تريدها لأنها تحقق لها مصالحها وتضر بالمسلمين.

بعض نصوص خارطة الطريق التي تبين بعض المطلوب من السلطة والمجلس التشريعي:

فيما يلي بعض نصوص خارطة الطريق وهي ناطقة تعبر عن نفسها دون كثير تعليق نوردها ليعلم القارئ الكريم فداحة الجريمة التي تنطوي عليها الانتخابات، كونها جزءاً من خارطة الطريق:

- المرحلة الأولى، البند الثاني: "... الفلسطينيون يقومون بعملية إصلاح سياسية شاملة تحضيراً للدولة، وبما يشمل صياغة الدستور الفلسطيني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة على أساس هذه الخطوات ...".
- وجاء في البند الثاني تحت عنوان بناء المؤسسات الفلسطينية: "الحكومة الاسرائيلية تسهل بالكامل تنقل الشخصيات الفلسطينية لجلسات المجلس التشريعي والحكومة، والتدريبات الأمنية التي تتم بإشراف دولي،

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

الانتخابات وغيرها من نشاطات الإصلاح، وغيرها من الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بجهود الإصلاح"(١).

- جاء في البند الأول في الجانب الأمني: "يعلن الفلسطينيون وقفاً لا يقبل التأويل للعنف والإرهاب، ويقومون بجهود ملموسة على الأرض لاعتقال وعرقلة وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشن وتخطط لهجمات عنيفة ضد الاسرائيليين في أي مكان"(٢).
- في المرحلة١ (يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف حسب الخطوات المذكورة أدناه، وينبغي أن ترافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها (اسرائيل). ويستأنف الفلسطينيون والاسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها. ويباشر الفلسطينيون إصلاحاً سياسياً شاملاً إعداداً للدولة، بما في ذلك وضع مسودة دستور فلسطيني، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة تقوم على أساس تلك الإجراءات).
- وهذه فقرة أخرى: (يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بأسرع وقت ممكن، وعلى أساس الإجراءات السالفة الذكر وفي سياق

(١) جريدة الأيام، الثلاثاء ٢٠٠٢/١٢/٢٤ عدد ٢٤٨٧، تحت عنوان "النص الحرفي لخارطة الطريق الأميركية بصيغتها النهائية".

(٢) راجع طريق أوسلو، محمود عباس، ص٣٠٨.

حوار مفتوح واختيار شفاف للمرشحين، حملة انتخابية ترتكز إلى عملية حرة متعددة الأحزاب).

- وهذه فقرة أخرى: (وتبدأ المرحلة الثانية، التي تعزز وتدعم الجهود لتطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية، بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهي بالإقامة المحتملة لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة)(١).
- وجاء في البند الثاني: "أجهزة السلطة الفلسطينية المعاد بناؤها والمركزة تبدأ عمليات مستمرة ومحددة وفاعلة تهدف إلى مواجهة كل هؤلاء الذين لهم علاقة بالإرهاب، وتقويض القدرات والبنى التحتية الإرهابية وهذا يشمل بدء جمع الأسلحة غير المشروعة وتعزيز السلطة الأمنية بعيداً عن الارتباط بالفساد والإرهاب"(٢).
- وجاء في البند الرابع: "أجهزة الأمن الفلسطينية المعاد بناؤها وتدريبها ونظراؤها في جيش الدفاع الاسرائيلي يستأنفون التنسيق الأمني بشكل سريع، وتنفيذ الالتزامات الأخرى في خطة (تينت) بما في ذلك اجتماعات دورية على مستوى رفيع، بمشاركة مسؤولين أمنيين أميركيين"(٣).

وبالفعل فقد أرسلت أميركا الجنرال ويليام وورد كمنسق أمني للسلطة فقام بالتأثير على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ووصف من قبل المطلعين

(١) نشرة خطة خارطة الطريق كما تم تعميمها في الصحف ووسائل الإعلام.

(٢) المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٣) المصدر السابق، ص٣٠٨.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

على أمور السلطة بأنه القائد الفعلي للأجهزة الأمنية الفلسطينية، فوحدها في ثلاثة أجهزة، وأقال مئات الضباط الذين لا يروقون له ولهم ارتباطات وولاءات غير أميركية وعين ضباطاً فلسطينيين جدداً يوالون الأميركان.

ثم بعد هذه الأعمال التفصيلية التي قام بها في الأجهزة الأمنية الفلسطينية انتهى عمله في شهر تشرين الثاني فأرسلت أميركا مسؤولاً أمنياً جديداً يكمل ما بدأه وليام وورد وهو كينيث دايتون .

وجاء في خطاب الرئيس الأميركي بوش حول الشرق الأوسط ما نصه: "ستعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية مع الزعماء الفلسطينيين لإنشاء إطار دستوري وديمقراطي فاعل للشعب الفلسطيني، وستعمل الولايات المتحدة إلى جانب آخرين في المجتمع الدولي على مساعدة الفلسطينيين في تنظيم ومراقبة انتخابات محلية متعددة الأطراف، نزيهة بحلول نهاية العام، يتبعها انتخابات عامة"(١).

هذا من حيث ارتباط موضوع الانتخابات الفلسطينية ومنها التشريعية بمشروع خارطة الطريق الأميركية، والتي أصبحت فيما بعد خارطة دولية تشرف عليها الرباعية الدولية المؤلفة من أميركا والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

هذه بعض أبرز الأعمال التي تقوم بها السلطة الفلسطينية وأجهزتها ومؤسساتها ومن بينها المجلس التشريعي، مشاركةً أو إقراراً ومصادقة.

---

(١) المصدر السابق.

الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية

إن الانتخابات الفلسطينية لا يصح بحثها بوصفها انتخابات عادية، بل إن بحثها الصحيح يكون في باب المؤامرات وخطط الكافر وجعل سلطانٍ للكافر على المسلمين، ولا تبحث على غير هذا الأساس.

فحالُ المجلس التشريعي الفلسطيني ومعه الانتخابات التي توجده كحال مسجد الضرار الذي قال فيه الله تعالى (**وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ{١٠٧} لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ{١٠٨} أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ{١٠٩} لاَ يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْاْ رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلاَّ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**).

فلو بُحث مسجد الضرار بوصفه مسجداً وحسب فإن النتيجة تكون وجوب تعظيمه والاعتكاف فيه وخدمته والقيام عليه وعمارته. والذي يُثبت بطلاً هذا الاعتبار التشريع الذي جاء به الوحي من وجوب منع الصلاة فيه وهدمه وجعل موضعه مكاناً تلقى فيه القاذورات. وفي هذا درس لنا في ضرورة تحقيق المناط أي فهم الواقع الذي نصدر الحكم عليه، وهذا من المسلمات الضرورية عند الفقهاء.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

فمسجد الضرار من حيث البناء وإمكانية الصلاة فيه مسجد كباقي المساجد، ولكنه مسجد أُوجد للتآمر على المسلمين والإضرار بهم، وقد كان أصحابه، أصحابُ أبي عامر الراهب، قد دعوا الرسول ﷺ للصلاة لهم فيه، وكان الرسول ﷺ لا يعلم بتآمرهم مع أبي عامر واتخاذهم هذا المسجد ضراراً، فنزل عليه الوحي وأخبره، وأمره ألاّ يصلي فيه أبداً. فلم يُصلّ الرسول ﷺ فيه، وأمر الله تعالى بهدمه فهُدِم، وقد روي أن رسول الله لما نزلت هذه الآية كان لا يمر بالطريق التي فيها المسجد وأمر بموضعه أن يتخذ كناسة تلقى فيها الجيف والأقذار والقمامات.

إن الله تعالى قد منع رسوله من القيام بفرض الصلاة في هذا المسجد ولم يجعل له حرمة ولا تعظيماً كبقية المساجد، بل أمره أن يهدمه، وجعله الرسول مكاناً للنفايات والجيف. كان من الممكن عملياً أن يُستعمل المسجد بعد القضاء على أبي عامر والمتآمرين معه للصلاة كبقية المساجد، ولكن الله العليم الحكيم جعل الأساس الذي أُسس عليه المسجد هو المعتبر فقال جل ثناؤه: **(لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ)** فما كان أساسه التقوى من أول يوم فهو مقبول وشرعي وأما ما قام على أساس الإضرار بالمسلمين وتنفيذاً لكيد الكافرين فهو حرام لا يجوز القيام به أو الإعانة عليه.

ويتبين من خلال حادثة مسجد الضرار وجوب فهم الواقع وتشخيصه من أجل إصدار الحكم عليه. وأن الشيء الواحد إذا اختلف واقعه

يختلف حكمه تبعاً لذلك. أما الواقع الذي نريد إصدار الحكم عليه فهو واضح لا مجال للاختلاف عليه فهو ليس واقعاً ذهنياً أو فكرة أو نصاً مبهماً بل هو واقع محسوس والمحسوس لا يختلف عليه اثنان، والواقع الذي نريد إصدار الحكم عليه هو ما يلي: الفلسطينيون سلطة وكياناً وشعباً وأرضاً هم تحت سلطان دولة يهود، وقد نشأ كيانهم (السلطة) بالاتفاق مع يهود ورعاية الدول الكافرة. والسلطة لا حول لها ولا قوة بل هي منفذ: تنفذ قرارات يهود وتنفذ الخطط الدولية والأمريكية والأوروبية، فهي كيان معدوم السيادة يعيش في سجن كبير يسيطر اليهود على أرضه وبحره وجوه. واشترط الكفار جميعاً عليها أن تجري انتخابات محلية ورئاسية وتشريعية، وجعلوا الانتقال إلى المرحلة الثانية من خارطة الطريق متوقفاً على إجراء الانتخابات التشريعية. والسلطة أذعنت والتزمت بخارطة الطريق كأنها قرآن يتلى، كما التزمت بكل الاتفاقات الأخرى. والأسس التي تأسس عليها المجلس التشريعي هي ذات الأسس التي تأسست عليها السلطة من حيث هي، فهو جزء من كيانها: كيان كرتوني نظامه كفر، معدوم السيادة مهمته الأولى والأخيرة إعطاء الشرعية (لإسرائيل) والمحافظة على أمنها وتوقيع اتفاقية **الحل النهائي** معها. هذا هو واقع السلطة والمجلس التشريعي.

أما الانتخابات فهي توكيل وإعطاء تفويض لهذا المجلس وأعضائه ليقوموا بالمهمة المطلوبة منهم، والتوكيل والوكالة كما ذكرنا آنفاً يأخذ حكم الأصالة، وبالتدقيق في واقع الانتخابات يتبين لنا الأمور التالية:

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

١) الانتخابات الفلسطينية ومنها التشريعية هي جزء لا يتجزأ من خطة خارطة الطريق، ويستحيل فصلها عنها. وقد ذكرنا بعضاً من نصوص خارطة الطريق وهي غنية عن الشرح.

٢) المشاركة فيها تعني تلقائياً الموافقة على خطة خارطة الطريق.

٣) الأفكار الواردة في خطة خارطة الطريق كلها لا تخدم قضايا المسلمين بل على العكس من ذلك فهي تحارب الله ورسوله والمؤمنين، وتهدف بشكل خاص إلى تمليك أرض بيت المقدس، الأرض التي باركها الله وكرَّمها بإسراء الرسول ﷺ إليها لليهود.

٤) تسهل هذه الانتخابات عملية التطبيع الشاملة مع الكيان اليهودي من قبل أكثر من ٥٧ دولة من الدول القائمة في العالم الإسلامي.

٥) يقوم المجلس التشريعي بصفة خاصة - وهو المجلس المنتخب - بتشريع القوانين المطلوبة منه للتعاون الأمني والعسكري مع دولة يهود ومحاربة المخلصين والمجاهدين.

٦) لا يقوم المجلس التشريعي والسلطة بتشريع أي قانون يتصادم مع مصالح أميركا والدول الغربية الراعية والممولة للسلطة الفلسطينية وللمجلس التشريعي وللانتخابات الفلسطينية.

هذا هو واقع الانتخابات الذي يراد تنزيل الحكم الشرعي عليه وبناء على فقه هذا الواقع الذي لا لبس فيه يتبين أن حكم الانتخابات هو الحرمة القطعية والأدلة الشرعية على ذلك هي:

١) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءكُم مِّنَ الْحَقِّ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ والانتخابات تفضي إلى أعلى أنواع الولاء السياسي والفكري والعسكري لأعداء الله الأميركان واليهود.

٢) قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ والسبيل هو السلطان والسيطرة والتحكم، و"لن" في الآية تفيد التأبيد، وبما أن الكافرين يمكن عملياً أن يكون لهم سبيل على المؤمنين، وبما أن المخبر (الوحي) صادق بالضرورة، فإنَّ الدلالة هنا تكون دلالة اقتضاء كما في الأصول وليست خبراً أي أن الآية تفيد النهي الجازم للمؤمنين أن يجعلوا للكافرين عليهم سبيلاً، والانتخابات تعطي أكبر سبيل وسيطرة وسطوة من قبل الكفار الأميركان واليهود على المسلمين.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من أبواب الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

٣) قوله تعالى: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾، فهذه الآية توجب على المسلمين أن يخرجوا اليهود من حيث أخرجوهم أي من فلسطين كلها، والانتخابات تكرس الواقع الذي يمنع من محاربة اليهود وإخراجهم من فلسطين، بل تكرس ما ورد في الدستور الفلسطيني من أن الحل يكون بالتفاوض، ويستحيل أن يزول كيان يهود بالتفاوض.

٤) قوله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ وقوله (إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ) والانتخابات فضلاً عن تشريعها حكم الطاغوت وقوانين الكفر في حياة الفلسطينيين المسلمين، تُحكّم الكفار ومخططاتهم ومشاريعهم وقوانينهم في حياة أهل فلسطين ومصيرهم.

٥) قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ والانتخابات الفلسطينية هي تعاون من المسلمين مع الكفار أعداء الدين من يهود وأميركيين على الإثم والعدوان.

وهكذا فالمشاركة في مؤامرة الانتخابات هذه تعني مخالفة أمر الله والوقوع في الشر والمحن والعذاب الأليم في الآخرة، والله سبحانه حذرنا من ذلك وأمرنا أن نلتزم بأوامره ولا نلتفت لأوامر الطواغيت، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(النور/٦٣)، ويقول سبحانه: ﴿اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾(الأعراف/٣).

فالله سبحانه أحق أن يُتبع، وشرعه أحق أن يُطبق، وهذه الانتخابات ليست انتخابات عادية بل هي الحلقة قبل النهائية من حلقات مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية وهي تجعل كما لاحظنا للكافرين أكبر سبيل على المؤمنين المسلمين، بشكل قطعي لا لبس فيه والله تعالى يقول: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾(النساء/١٤١).

لذلك كله لا يجوز المشاركة في هذه الانتخابات بأي شكل من الأشكال لا ترشحاً ولا ترشيحاً ولا دعاية ولا معاونة ولا تزكية ولا بأي شيء مما يعتبر إعانة عليها.

تفنيد دعاوى القائلين بدخول المجلس التشريعي الفلسطيني

مكتبة عداء الأرواح وحياتها
من إبن الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

بعد أن تم إدراك واقع حرمة الانتخابات، وأنها ليست مجرد أسلوب مباح لإفراز ممثلي الأمة وإنما هي جزء لا يتجزأ من مشاريع أميركية وغربية ويهودية لتصفية قضايا الأمة، بعد إدراك ذلك كله لا بد لنا من التذكير بحقيقة مهمة قبل الخوض في دعاوى ومبررات المروجين للانتخابات.

هذه الحقيقة هي كون هذه الانتخابات شارك في إعدادها وترتيبها وتمويلها والإشراف عليها الأميركيون والأوروبيون، إنها حقيقة لا يمكن المرور عليها مرّ الكرام، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هؤلاء الأعداء من أميركيين وأوروبيين يقدمون على دعم مشروعٍ كالانتخابات الفلسطينية دون أن يقطفوا ثمارها؟.

وهل تصل بنا السذاجة إلى درجة التصديق بأنها انتخابات ذاتية فلسطينية لا إربة ولا مصلحة فيها للذين موّلوها وأشرفوا عليها؟ وهل بعد إدراك هذا الواقع يبقى هناك أثارةً من شك عند مسلم واعٍ أو نزيهٍ أو مخلصٍ بأنها انتخابات محرمة؟ وكيف نقبل دعاوى البعض بأن دخول الانتخابات إنما هو لتحقيق مصلحة للفلسطينيين؟ فأية مصلحة هذه التي يتم تحقيقها إذا كانت من تخطيط الأعداء؟! سبحان الله، الأعداء يخططون لمصلحتنا!!

وقد كثرت الدعاوى والحجج والمسوغات عند من يريدون دخول الانتخابات نستعرض أبرزها ونبين خطأها:

١) **الادعاء بأننا لا نستطيع مقاطعة الانتخابات والتصدي لها، حفاظاً على الوحدة**: والجواب على هذا الادعاء، أن الوحدة يجب أن تكون على أساس الحكم الشرعي وليس على أساس مخالفته، والغالبية العظمى من أهل فلسطين المسلمين إن لم يكن كلهم غير راضين عن الانتخابات وهي تُملى عليهم إملاءً ويستعمل معهم الترهيب والترغيب وتُذكى فيهم العصبية القبلية حتى يُقبلوا عليها. ونذكر في هذا السياق الإشاعات التي أطلقتها السلطة ومن على شاكلتها أيام التسجيل للانتخابات بأن من لا يسجل لن يستطيع المرور على المعابر أو لن يتمكن من الحج أو العمرة، أو أنه سيُعمل على تعقيد معاملاته عندما يذهب للدوائر الرسمية أو أنه لن يحظى بالوظائف الحكومية ونحو ذلك من الإشاعات.

نعود إلى مسألة الوحدة، فنقول إن اتخاذ الموقف الصحيح الذي ندعوكم إليه – أي مقاطعة الانتخابات وحمل هذا الرأي إلى الغير ودعوتهم إليه – هذا الموقف لا يوجد فرقة ولا شقاقاً لأنه موقف سياسي قائم على أساس الإسلام وليس عملاً مادياً، فلا يجوز شرعاً للمسلم أن يتجاوز النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى أي صراع مادي أو اعتداء على المسلمين، وهذا لا يقلل من أهمية الرأي السياسي وتأثيره فإنه في كثير من الحالات أقوى من الجيوش الجرارة. والصدع بهذا الرأي السياسي أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض فرضه الله على المسلمين، والأدلة عليه كثيرة منها قوله ﷺ **(والذي نفسي بيده لتأمرُنَّ**

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

بالمعروف ولتنهوُنَّ عن المنكر أو ليوشكَنَّ الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم) ([1]).

والقول بأن هذه الانتخابات مؤامرة من الكفار على قضايا المسلمين ليس اتهاماً لكل من ترشح أو انتخب بأنه متآمر لا سمح الله، بل هذه الانتخابات مؤامرة تتواطؤ عليها الدول الكافرة ومعها السلطة الفلسطينية ودول العالم الإسلامي. فاحذروا أيها المسلمون أن تقعوا في شَرَكهم فتعصوا ربكم، فالتبصر التبصر والفهم الفهم، فإن من لم يُدرك حقيقة الانتخابات وشارك فيها بحسب فهمه وغلبة ظنه، فإن الله تعالى سيحاسبه على ذلك، لأنه هو الذي يتولى السرائر، وسيحاسبه الله تعالى إن هو لم يبذل وُسعه في فهم واقع هذه الانتخابات ووقع في شَرَكها دون تبصر ولا تدبر لحقيقة كونها تنفيذا لخطط الكفار كما هو معلن غير خفي.

٢) **الأدعاء بأن الانتخابات توافق الشرع:** فالذي يقول بهذا ويأتي بأدلة شرعية على جوازها، نقول له بغض النظر عن تفاصيل رأيه إن من يقول بهذا القول لا شك أنه يعتبر الانتخابات التشريعية الفلسطينة انتخابات عادية ولا ينظر إليها على حقيقتها أنها تنفيذ لخطة من خطط الكفار إلى المسلمين وندعوه أن يعيد النظر في الواقع، وهذا وحده كافٍ للخروج بالرأي الصحيح في المسألة، وهو أن المسألة ليست مسألة انتخابات

([1]) سنن الترمذي

مباحة أو غير مباحة، وإنما المسألة هي مسالة مؤامرة حاكها الغرب ضد المسلمين وما الانتخابات سوى وسيلة من وسائلها.

فالحديث إذاً ليس عن مجرد انتخابات وإنما الحديث عن مشروع أميركي متكامل اسمه خارطة الطريق يتضمن عدة بنود من بينها بند الانتخابات، وبالتالي فالحكم حتى يكون صحيحاً يجب أن يتناول الواقع كما هو وبكل ما فيه، والواقع الذي لا يختلف عليه إثنان منصفان أن هذه الانتخابات هي جزء من الحلول والخطط التي وضعها الكفار لتصفية قضية فلسطين ولذلك لا تكون إلاّ حراماً.

٣) **الادعاء بأن الانتخابات غير مسقوفة بخطة خارطة الطريق أو باتفاق أوسلو:** وهو قول غير صحيح بدليل أن السلطة الفلسطينية القائمة على تنظيم الانتخابات بالتنسيق مع الأميركيين واليهود هي نفسها ثمرة أوسلو، وهي تتشبث بخارطة الطريق كما لو كانت قرآناً يتلى وتدعو ليل نهار إلى تطبيق الخارطة وعدم الخروج عنها، فتكون الانتخابات مسقوفة بأوسلو وبخارطة الطريق، فالانتخابات هي تطبيق وتنفيذ لأوسلو ولخارطة الطريق، فلا يمكن للانتخابات أن تتجاوز أيّاً منهما ولا أي قرار دولي أو اتفاق مع يهود.

فمجرد الاعتراف السياسي بالسلطة والتنسيق معها في الشأن السياسي والحوار مع مسؤوليها يعد اعترافاً بأوسلو وبخارطة الطريق

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

باعتبارهما مرجعية للانتخابات، لأن الاعتراف بالسلطة يعني تلقائيا الاعتراف بأوسلو وبخارطة الطريق.

إنه من غير الخفي أن المنظمة ومن بعدها السلطة أُنشئت من أجل تثبيت إسرائيل كياناً شرعياً في هذه الأرض المقدسة. إن المتابع الواعي لنشوء قضية فلسطين وتطوراتها أدرك منذ البداية الغرض من إنشاء المنظمة، وقد أصدر حزب التحرير سنة ١٩٦٤ بياناً حذر فيه الأمة من أن الدول العربية أنشأت المنظمة من أجل الاعتراف بإسرائيل، وقد استغرب كثير من الناس حينئذ لأن الظاهر كان عكس ذلك، ولكن سرعان ما تكشفت الأمور فأعطى العرب لمنظمة التحرير صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والسؤال البدهي الذي يطرح نفسه (هل أعمال التحرير تحتاج إلى صفة قانونية؟) أي هل يحتاج الإنسان أن يكون ممثلاً شرعياً حتى يقوم بالتحرير وأعمال التحرير. إذا كان الجواب بالنفي – وهو كذلك- فلماذا يلزم التمثيل والشرعية (خاصة إذا كان ممثلاً وحيداً)؟؟ إنه يلزم للمفاوضات والاتفاقات والتنازلات. فالاعتراف بكيان يهود والحلول الاستسلامية معه، لم تكن وليدة الظروف وتطورها ولا نتيجة لاختلال موازين القوى، بل هي خطة محكمة من يوم إنشاء المنظمة. وهذا أمر نقطع أن جميع المخلصين حينئذٍ لم يدركوه بل قدموا أرواحهم رخيصة في سبيل الله دفاعاً عن الأرض المباركة.

خلاصة القول هنا هي أن الانتخابات ليست مسقوفة بأسلو وخارطة الطريق فقط بل هي مسقوفة بإنشاء منظمة التحرير ومن بعدها السلطة. وهذا السقف هو وجود (إسرائيل) كياناً شرعياً إلى جانب كيان كرتوني فلسطيني مهمته الأولى حماية (إسرائيل)، وما التعاون الأمني المعلن إلاّ مثلاً يسيراً على ذلك.

٤) الادعاء بأن المشاركة في الانتخابات تؤدي إلى زيادة قوة المسلمين ودعم لوجود الأتقياء في مواقع اتخاذ القرارات بدلاً من ترك تلك المواقع بأيدي الفجار والعلمانيين، هذا القول مردود من ثلاثة أوجه:

الأول: يجب أن ندرك أن الكفار والعلمانيين والفجار هم الذين يرغبون بدخول الإسلاميين إلى المجلس لكي يشركوهم في تمرير المؤامرات وتصفية القضية الفلسطينية ليكون هذا التمرير قانونياً، وتلك التصفية شرعية، فالغرض من إدخال الإسلاميين إلى المجلس التشريعي جاء من الكفار الفجار والعلمانيين وليس العكس، ولذلك فالمصلحة في الانتخابات هي مصلحة غير شرعية لأنها مصلحة للأعداء الأميركيين واليهود بالدرجة الأولى ولا يمكن أن تتوافق مصالحهم مع مصالحنا بحال من الأحوال.

الثاني: إن أحاديث بعض قادة الحركات الإسلامية المتحمسين لدخول الانتخابات في وسائل الإعلام تركز على المصلحة الوطنية والوحدة

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

الوطنية والتنسيق بين كافة الفصائل واحترام رأي الآخر، بل إنهم يمدحونهم ويتحالفون معهم ولا يجدون في ذلك غضاضة، فإذا بُحث موضوع الانتخابات، وقيل إنها حرام قُلبت اللهجة والموقف وسمعت الحديث عن الأتقياء والفجار والعلمانيين، فهناك إذن خطاب يوجَّه للناس إذا اعترضوا على خوض الانتخابات وهناك ممارسة مناقضة لهذا الخطاب إذا دخلوا المجلس أوخاضوا معترك العمل السياسي. قال الشيخ حسن يوسف أحد مسؤولي حماس في الضفة الغربية لإذاعة فلسطين: "**إن علاقة حماس على المستويين الرسمي والشخصي مع الرئيس عباس هي علاقات طيبة ... ويجب التأكيد على الثقة التي توليها حماس للرئيس عباس**"، وأضاف قائلاً: "**إن أحداً لا يستطيع أن ينزع الثقة بالرئيس عباس الذي انتخب من الشعب الفلسطيني وأدعو الجميع إلى احترام هذا الاختيار**"(١).

إن هذه التصريحات كافية لدحض الكلام عن الأتقياء وضرورة ملئهم للمناصب بدلاً من العلمانيين، ولا تحتاج هذه المسألة إلى المزيد من البيان.

الثالث: إن المجلس التشريعي في الحالة الفلسطينية كحال البنك: مؤسسة أو هيئة تقوم بالحرام، فوجودها حرام وعملها حرام، ولذلك لا يرد القول بأن تولي الأتقياء لإدارة البنك والعمل فيه خير من أن يقوم بذلك

(١) جريدة القدس في ٢٠٠٥/٧/٧م.

الفساقُ والفجار، بل إن هذا العمل في البنك لا يليق بتقي ولا نقي ولا يجوز له. فالموضوع ليس موضوع الشخص وصفاته وتقواه، بل الموضوع العمل الذي سيقوم به والمكان الذي سيعمل فيه. تُرى هل يتنافس تقي على العمل في بنك ربوي بدعوى أن لا يحتل هذه الوظيفة فاجر أو علماني؟! معاذ الله أن يفعل.

٥) **الادعاء بأن المشاركة في الانتخابات تساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية للناس وتساعدهم بقدر الإمكان على التغلب على حالة العنت والفقر التي تسود المناطق المحتلة**، وهذا القول مردود لما يلي:

إن تقديم الخدمات للناس ليس هو الهدف السياسي للشعوب الخاضعة للاحتلال والواقعة تحت جبروت الأميركان، فهذه الشعوب المقهورة تحتاج إلى من يرفع عنها الذل والضيم، وتحتاج إلى من يكنس الاحتلال كنساً تاماً عن أراضيها ويستأصل كيان اليهود من جذوره، هذا ما تحتاجه الشعوب المغلوبة المقهورة، وهذا ما يحتاجه أهل فلسطين: إزالة الاحتلال، وليس توزيع الخدمات في ظل الاحتلال.

ثم إن تحويل الأعضاء المنتخَبين من التركيز على قضية فلسطين وعلى العمل الجذري إلى التركيز على المصالح والخدمات، فإن هذا يعني أن القضايا الأساسية للأمة — ومنها قضية فلسطين – قد اختُزلت بمسائل ثانوية تتعلق بالخدمات، وبذلك مسخت الناحية العَقَدية وتحولت إلى خدمات تُستجدى.

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

٦) **الادعاء بأن المشاركة في الانتخابات ودخول المجلس التشريعي إنما هو من أجل الإصلاح وإزالة الفساد**، ولبيان فساد هذا الادعاء نعود إلى مثال البنك، فمثل القائل بهذا كمثل القائل بإصلاح البنك وأنى له ذلك. فالبنك قائم على الربا فإن زال عنه الربا لم يعد بنكاً، ومن يأتي للعمل فيه يأتي للعمل في الربا، فالذي يقول بأنه سيعمل على اصطفاف الناس في البنك بدل الفوضى أو أنه سيجعل معاملات الناس الربوية تسير أسرع من ذي قبل أو أنه سيخفض نسبة الفائدة أو ما شاكل ذلك فإنه يتحرك في دائرة الحرام، أينما يذهب ويتحرك في تلك الدائرة فثم حرام. فالربا لا يمكن إصلاحه ومعاملات الربا ومؤسساته لا يمكن إصلاحها، بل الممكن والواجب القضاء على الربا من جذوره. وكذلك المجلس التشريعي القائم على الاتفاقيات الخيانية الباطلة والحكم بالكفر (أو شبه الحكم عندنا) لا يمكن إصلاحه، فكيف تُصلِح الخيانةَ وكيف تصلح خارطة الطريق وكيف تصلح الحكمَ بالكفر، فهل هناك كفر بنسبة ٥٠% وكفر بنسبة ٣٠% مثلاً. إن هذه الأمور لا تُصلح إصلاحاً بل تُجتث اجتثاثاً، أي بالتغيير الجذري وليس بالترقيع.

أما ما يصرح به بعض من رضوا لأنفسهم المشاركة في العمل السياسي الرسمي من أنهم لا يستهدفون النظام وإنما يعملون لإصلاحه فقد أثبت الواقعُ الوهمَ والخطأ الفادح في هذا التصور، والذين شاركوا في مجالس برلمانات الأنظمة الحالية كالأردن ومصر وغيرهما لم تؤد

مشاركتهم فيها إلى أي إصلاح، ففتحت الخمارات والملاهي وجرى التعامل بالربا ووقّعت الدول اتفاقيات إجرامية مع الكفار تحت سمع وبصر هؤلاء، بل أقرت المجالس التي هم أعضاء فيها تلك المحرمات وحُسبت – بحسب ما يسمى باللعبة الديمقراطية – عليهم وملزمة لهم، فهذا هو معنى العملية الديمقراطية والتصويت، ألا وهو القبول بنتائج التصويت والالتزام به. نذكّر مثلاً بتصريح حسن يوسف بشأن نتائج الانتخابات والتصويت "**إن أحداً لا يستطيع أن ينزع الثقة بالرئيس عباس الذي انتخب من الشعب الفلسطيني وأدعو الجميع إلى احترام هذا الاختيار**"(١).

ولو رجعنا إلى سيرة المصطفى ﷺ لوجدناه لم يعبأ بتوافه الأمور ولم يطالب بالمقاصد الوضيعة الهابطة، ولم يكن يسعى لتحقيق مآرب بسيطة ساذجة بل كان شعاره "**يا عماه لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه فيه ما تركته**"، بل كانت نظرته أبعد من مكة، فقد كان نظره عالياً وهدفه كبيراً، هناك حيث أعظم دولتين في ذلك الزمان فارس والروم، فعن عدي الكندي قال: "**كنت امرءاً تاجراً فوالله إني لعنده (رسول الله ﷺ) ... وهو يزعم أنه سيفتح عليه كنوز كسرى وقيصر**". وانظروا

(١) جريدة القدس في ٢٠٠٥/٧/٧م.

مكتبة خاصة هشام النجار من لسان الشرع الشريف مؤسسة غذاء الأرواح وحياتها

إلى أصحابه كيف كانت مواقفهم فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن أتاه رجال قريش فثاوروه فقاتلهم حتى ركدت الشمس على رؤوسهم حتى فتر عمر وجلس فقاموا على رأسه يقول (**افعلوا ما بدا لكم فوالله لو كنا ثلاث مائة رجل لقد تركتموها لنا أو تركناها**)[1] ، وهذا المغيرة بن شعبة في مفاوضات القادسية: "**فلا والله لا نبرحها حتى تكون لنا أو لكم**"[2].

لذا فإن الذي يبغي الإصلاح فإنا ندعوه أن لا يضيع جهود الناس هباءاً، بل عليه كما بذل جهده وأنفق ماله وأضاع وقته في جمع الناس والاتصال بهم وإقناعهم بضرورة المشاركة في الانتخابات بحجة محاربة الفساد، عليه أن يجعل جهده هذا كله في دعوة الناس وحثهم على العمل للتغيير الجذري الذي به وحده يغير الواقع برمته، بالعمل على إقامة الدولة الإسلامية، دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. قد يقول قائل: هل يعني قولك هذا أن نسكت عن المفسدين ينهبون أموال الأمة؟ والجواب على ذلك هو أن تغيير الفساد المستشري في الوزارات والبلديات لا يكون بتلبية رغبة أميركا بإجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل يكون بالمحاسبة الجماعية والفردية وبتحريك الناس ليرفعوا عن أنفسهم الظلم ويحصلوا على حقوقهم. فالفساد لا يشترط لمحاربته وإزالته العضوية

(١) صحيح ابن حبان

(٢) المستدرك على الصحيحين

في المجلس التشريعي، وإنّ تحرُّك الناس بشكل جماهيري مخلص قد أثبت مراراً أنه أجدى من كل المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في تحقيق النتائج.

لقد أصبح الكلام عن الانتخابات عند البعض – وللأسف الشديد – بمثابة الحل السحري لقضية فلسطين، وقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن الاحتلال ما زال جاثماً على صدور الفلسطينيين، وأن السيطرة في كل شيء داخل فلسطين إنما هي بيد اليهود أعداء الله، وأنه لا يحصل شيء في فلسطين من دون إذن منهم.

٧) **الادعاء بأنهم سيصوتون ضد الاتفاقات الخيانية والحلول الأستسلامية:** لا نعلم أحداً فيمن دخلوا المجلس التشريعي أو سيدخل المجلس التشريعي يضع على برنامجه الانتخابي بأنه ضد أي حل "سلمي" مع كيان يهود، بل الاسطوانة المكرَّرة من قبل جميع من يتحدثون في هذا الشأن – سلطة وحركات – بأنهم يسعون أو يريدون "السلام العادل" ، ولا أحد يجرؤ على تعريف السلام العادل، أهو فلسطين من البحر إلى النهر أم هو فتح الممر الآمن بين الصفة الغربية وقطاع غزة؟ وهل هو رجوع اللاجئين أو بعضهم، وهل الرجوع إلى يافا وحيفا أو إلى رام الله وجنين والخليل؟

من ناحية أخرى أليس دخول هذا المجلس هو على أساس ما أبرمته السلطة من قرارات واتفاقيات دولية وثنائية مع يهود، فكل من يدخلون

مكتبة عذاء الأرواح وحياتها
من لسان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

المجلس موافقون على كل تلك القرارات والاتفاقيات ولا أحد منهم يضع على برنامجه الانتخابي نقض هذه الاتفاقيات أو التنكر لها. إن وجود السلطة من حيث هو قرار "إسرائيلي" دولي فهل سمعتم أحداً من المرشحين يضع على برنامجه عدم الاعتراف بالسلطة. إن الجميع يخوضون "اللعبة" على نفس الأسس، ولكنهم يختلفون في التفاصيل.

فإن وصل النائب المحترم إلى المجلس التشريعي وصوت ضد القرارات والاتفاقات الخيانية وضد ما يسمونه الحل النهائي، وكانت نتيجة التصويت بعكس صوته، فماذا يصنع؟؟ هل يقول إن النتيجة مرفوضة لأنها لم تعجبه، إن الموجود في العالم كله أن من يشارك في التصويت يقبل النتيجة ويعتبرها ملزمة له ويعتبرها شرعية وصحيحة. ومن يطعنون في تصويت في أي مجلس إنما يطعنون فيه لأسباب قانونية إجرائية وليس من حيث المبدأ، فيقولون مثلاً إن النصاب لم يكن مكتملاً أو إن رئيس المجلس لم يخبر الأعضاء بموعد الجلسة خلال المدة القانونية أو نحو ذلك من الأمور، ولكنه – ما دام دخل "اللعبة" – لا يستطيع ولا يحصل أن يقول لهم إنني لا ألتزم بهذه النتيجة لأنها بخلاف تصويتي. فإن هذا مدعاة للسخرية. وعليه فإن تصويت الفرد في المجلس التشريعي لا قيمة له ما دامت الأغلبية قد صوتت على نحو معين، وهو ملزم به وهو صحيح من وجهة نظره، لأنه على هذا الأساس أتى للمجلس. ولذلك لا قيمة لهذا الادعاء لأن العبرة بالمجلس كله لا بالصوت الواحد، وهذا المجلس مصمم

خصيصاً للمصادقة على خيانات السلطة، حتى وإن أخذ شكل المؤيد والمعارض وفق أصول اللعبة "الديمقراطية".

٨) **الادعاء بأن بعض العلماء والمشايخ قد أفتوا بجوازها:** هذا الادعاء صحيح فقد أفتى فعلاً بعض المشايخ بجوازها، ونحن لا نريد أن نخوض في فتاواهم وأن نناقشها بالتفصيل، ففي ما ورد في هذا الإصدار كفاية، بل نريد القول إن كثيراً من العلماء والمشايخ خاصة الذين يظهرون في وسائل الإعلام لا يفتون في المسائل السياسية بمطلق الحرية، بل يكونون تحت ضغط الأنظمة ويتعرضون للترغيب والترهيب، فلا تخرج فتاواهم دائماً كما يحبون هم أنفسهم. وفوق هذا فإن القضية ليست أن فلاناً قال في المسألة كذا وكذا بل هي الحكم الشرعي بناءً على الأدلة الشرعية الصحيحة.

٩) **الادعاء بأننا يجب أن نراعي الوضع الدولي وموازين القوى:** هذا الادعاء هو دليل قطعي على أن الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني المزمع إجراؤها هي عمل دولي أي خطة من خطط الكفار ونحن ننفذها فقط. فلو لم تكن هذه الانتخابات خطة من خطط الكفار المتحكمين بالمسلمين لما ورد القول بمراعاة الوضع الدولي. فمراعاة الوضع الدولي يمكن صياغتها بطريقة أخرى تُظهر معناها الحقيقي فيقال "**يجب أن ندعن للكفار ونطبق ما يريدون لأننا ضعفاء**". نقول إن هذا المنطق ليس منطقاً شرعياً، وإن المسلم قوي بربه عزيز بدينه، لا يعطي

مكتبة غداء الأرواح وغذائها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

الدنية في دينه ولا يعصي الله على بصيرة، وسيرة الرسول ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم أمثلة حية على ذلك.

١٠) **الادعاء بأن الانتخابات التشريعية جائزة لأن الأصل في الأشياء الإباحة:** نقول إن من يقولون بذلك يلتبس عليهم أن الانتخاب فعل وليس شيئاً، فالشيء كالتفاح مثلاً لم يرد نص بتحريمه فيبقى على أصل الإباحة، وهكذا كل شيء، فما لم يرد نص بتحريمه فهو مباح لأن الأصل في الأشياء الإباحة. أما القاعدة الشرعية المتعلقة بالأفعال فهي (**الأصل في الأفعال التقيدة بالحكم الشرعي**). ولذلك يجب معرفة الحكم الشرعي في هذه في الانتخابات قبل الإقدام عليها، وقد تبين أنّها حرام.

١١) **الادعاء بأن هذه المسألة خلافية:** نقول إن الكيفية التي تُطرح فيها القضية تؤثر على الرأي فيها، فمن يطرح قضية الانتخابات التشريعية في فلسطين على أنها مجرد انتخابات لا يُظهر واقعها الحقيقي. فانتخاب مدير لمجلس إدارة بنك ليس كانتخاب رئيس لمجلس عائلة وليس كانتخاب عضو لمجلس الشورى في دولة الخلافة. ولأجل هذه الاختلافات بين الوقائع ترانا نحن في حزب التحرير لم ننكر على من يدخل انتخابات المجالس التشريعية في غير فلسطين، وفي غير بلاد المسلمين المحتلة، إذا كان برنامجه الانتخابي قائم على المحاسبة بالوجه الشرعي كما سبق وبيّنا. فكلمة (انتخاب) إذن ليست في حد ذاتها واقعاً مشخصاً، بل لا بد من

بيان ما هو هذا الانتخاب الذي نسأل عنه. بعد هذا نصوغ السؤال بما يُظهر واقعَه: هل يجوز الانتخاب لمجلس سلطة أُنشِئت وأُنشئ في ظل الاحتلال تنفيذاً لقرارات الكفار ومخططاتهم ومشاريعهم السياسية؟؟ فهل يقول أحد إن تنفيذ خطط الكفار أو المشاركة في تنفيذها مسألة خلافية؟؟ معاذ الله.

١٢) **الادعاء القائل إننا يجب أن نعطي المخلصين والشرفاء فرصة:** رغم أن الجواب على هذا الادعاء يُفهم من خلال ما سبق، فإننا نضيف: إننا نربأ بالمخلصين والشرفاء أن يتزلقوا هذا المتزلق، ولكن ما معنى إعطاء فرصة في هذا الأمر؟ هل مصير الأمة وقضاياها المصيرية عرضة للتجربة. هل مصير الأمة ومقدساتها مادة للمقامرة؟؟ كيف نعطي فرصة في أمر نعرف حقيقته. إننا ندرك أن الكفار ومعهم أبناء جلدتنا قد عملوا على مدى عقود لجعل الناس يصلون إلى مثل هذه النتائج في التفكير، فيقول في القضية المصيرية "نجرب". ولكن ثقتنا بالمعدن الطيب الأصيل لهذه الأمة ومعرفتنا لمدى تغلغل الإسلام في حناياها واستحواذه على شغاف قلبها يجعلنا مطمئنين لموقف الأمة ساعة الحسم.

١٣) **الادعاء بأن المجلس ليس من المؤكد أنه سيتنازل أو يقر التنازل عن فلسطين،** والجواب على ذلك أننا نراه مؤكداً ولكنا نقول لمن لا يراه مؤكداً إن الحكم الشرعي تكفي فيه غلبة الظن، والذي يغلب على ظن معظم أهل فلسطين إن لم يكن كلهم أن هذا المجلس سيكون أداة لتمرير

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

الاتفاقات الخيانية التي تمثل تنازلاً رسمياً عن معظم فلسطين ولن يكون سداً منيعاً أمام تلك المؤامرات. بل هو مجلس تشريعي في ظل الاحتلال وفي ظل سلطة تنازلت علناً عن معظم فلسطين وتُفاوض على مساومات على ما بقي من فلسطين، وهذا أمر محسوس ملموس، ولذلك فإن المشاركة في هذه الانتخابات حرام سواءٌ أكان ترشحاً أم ترشيحاً أم دعاية أم تزكية أم مساعدة عملية في إجرائها أم بأي شكل من الأشكال.

١٤) **الادعاء بأن هذه الانتخابات شهادة يجب تأديتها:** يستدل القائلون بهذا القول بقوله تعالى (**وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ**)، صحيح أن الانتخاب يعني ضمناً نوعاً من الشهادة ولكن هذا المعنى ليس معنى شرعياً بل هو معنى واقعي ذهني، وهو يشبه القول بأن الخِطبة أو الزواج شهادة بحجة أن من يذهب لخطبة فتاة أو يتزوجها يشهد لها بأنها ذات دين، ولا يخطر ببال أحد أن يقول بان الخطبة أو الزواج يعتبر شرعاً شهادة، نقول هذا قد يكون صواباً جزئياً من الناحية الواقعية لكنه خطأ محض من الناحية الفقهية، بل هو قول ساذج يصعب اعتباره من الفقه، فالنص الذي يستدلون به جزء من آية الدين وهي بتمامها كما يلي: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ**

وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)، ومجرد قراءة الآية الكريمة يبين أن الاستدلال في غير محله، وتفصيل ذلك:

١- النص هو في موضوع الشهادة على العقود وحفظ الحقوق وهذا المعنى معدوم في موضوع الانتخابات، فلا حق لأحد عند أحد وليس الترشح عقداً يراد إبرامه وتلزم الشهادة عليه.

٢- أن الحكم الشرعي في الشهادة التي على العقود أنها فرض على الكفاية يكفي فيها اثنان، قال صاحب المغني في كتاب الشهادات "**فإن قام بالفرض في التحمل أو الأداء اثنان سقط عن الجميع**". وهل يوجد عقد طلب الإسلام من جميع المسلمين الشهادة عليه. إن هذا ليس بفقه ولا شرع وهو مخالف للواقع. إذ واقع الشهادة أنها واحد أو اثنين، والنصاب الأقصى للشهادة هو في الشهادة على الزنا أربعة شهداء. سبحان الله يُقتل القاتل بشهادة شاهدين اثنين، وتُستحل النساء في

مكتبة غداء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

النكاح بشهادة شاهدين اثنين، ثم يأتي المروجون للانتخابات التشريعية فيقولون إن الشهادة واجبة على كل أهل فلسطين!! تستباح الدماء والفروج بشاهدين أما إيصال نائب إلى البرلمان فيُزعَمُ أنه يوجب شهادة كل أهل فلسطين!

٣- لا يوجد في الإسلام شهادة سرية لا يطلع عليها أحد!! إن المنتخِب يذهب ويصوت بسرية تامة، وهذا أصل من أصول الانتخابات. إن السرية في الانتخابات تهدم مسألة الشهادة هذه من أساسها. ليس هذا وحسب بل إنه لا يمكن الرجوع للشاهد للتحقق من شهادته، فالمعروف أن الشهادة إذا تحملها صاحبها رجع أصحاب العلاقة إليه عند الحاجة.

٤- ثم أليس الأصل في الشاهد العدالة، إن القانون العلماني الذي تجري الانتخابات بحسبه ينص على أن كل من بلغ الثامنة عشرة من العمر يحق له التصويت لا فرق بين عدل وغير عدل، بين بر وفاجر. فلو فرضنا جدلاً أن الانتخاب شهادة شرعاً فإنا لا ندري أَوَصَلَ من وصل إلى المجلس بأصوات الفساق أم بأصوات العدول؟!

مما سبق يتبين أن القول بأن الانتخابات شهادة بعيد كل البعد عن الصواب.

كلمة ختامية

وختاماً ... أما وقد ثبت أن هذه الانتخابات إنما جاءت بناءً على دعوة أميركا عدوة الإسلام والمسلمين الأولى، واستناداً إلى مرجعية الحلول الاستسلامية الباطلة ابتداء من محطة أوسلو ومروراً بمحطات تينت وميتشل وانتهاءً بخطة خارطة الطريق وأنها لا تتم إلا بموافقة دولة يهود، فهي ولا شك انتخابات محرمة شرعاً وباطلة بطلاناً مبيناً.

فلا أحد من مؤيدي هذه الانتخابات يستطيع أن يزعم بأنها تستند إلى مرجعية الجهاد والتحرير الكامل لفلسطين، ولا أحد من مؤيديها يملك القول بأن هذه الانتخابات إنما أسست على قاعدة أن فلسطين أرض إسلامية وقفية خراجية وأنها قد اغتصبت من قبل اليهود وأنه واجب تحريرها من قبل المسلمين، ولا يستطيع أحد أن يزعم بأن هذه الانتخابات لن تفرز فيمن تفرز من يقبل بهيمنة أميركا ويرضى بالكفر ويتعايش مع الأعداء ويرفض الجهاد وينكر تحكيم الشرع في حياة الناس.

وأخيراً فلا أحد من مؤيدي هذه الانتخابات يقدر أن يزعم بأنها تؤسس لإقامة تاج الفروض وهو إقامة دولة الخلافة الإسلامية. وبما أن من يرغبون بالمشاركة في الانتخابات يقرون بأنها لا تستند إلى مرجعية الجهاد والتحرير، ويقرون بأنها لم تؤسس على قاعدة أن فلسطين أراضٍ خراجية وجب استرجاعها كاملة من براثن يهود وإزالة كيانهم من الأرض المباركة، ويقرون بأنها ستفرز من يرضى بالكفر ويتعايش مع الأعداء ويقرون بأنها لن

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

تعمل على تحكيم شرع الله في حياة الناس ويقرون أخيراً بأنها لن تهيئ لإقامة تاج الفروض دولة الخلافة الإسلامية.

إذا كان مؤيدوها يقرون بذلك كله فما حاجة المسلمين بها؟؟ وما الذي يحملهم على السقوط في حمأتها؟ ولماذا التهالك على المشاركة في إثمها وخسرانها؟

فمشكلة فلسطين تكمن أولاً وأخيراً في وجود دولة (اسرائيل) تلك الدولة السرطانية في قلب الأمة الإسلامية، فالمسألة لا تكمن في حجم تلك الدولة أو مساحتها، وإنما المشكلة كلها تكمن في وجود هذه الدولة، وبالتالي فلا تحل هذه المشكلة بالمفاوضات والاتفاقيات مع الأميركان واليهود، ولا بالاعتراف بالكيان اليهودي، وإنما تحل فقط بإزالة هذه الدولة من كل فلسطين، هذا هو الحل ولا حل سواه.

وهذا الحل هو بكل بساطة يكون بأن تتحرك جيوش المسلمين للجهاد في سبيل الله والقضاء على دولة يهود وإزالتها من الوجود. أما طأطأة الرؤوس لإملاءات أميركا وأوروبا واليهود، والقبول بالمشاريع والمؤامرات التي يفرضونها على المسلمين وعلى أهل فلسطين. فهذا هو الحرام بعينه، والخيانة بذاتها، وهي ليست مجرد خيانة لله ولرسوله وللمسلمين وحسب، وإنما هي خيانة أيضاً لدماء الشهداء الغزيرة التي سالت على ثرى فلسطين، وخيانة لآهات المعتقلين وأنّات الجرحى وعويل اليتامى والثكالى والمكروبين.

وليعلم الجميع أن كافة هذه الاتفاقيات مع الكيان اليهودي الغاصب باطلة شرعاً وأنها كأن لم تكن، فالإسلام لا يعترف بها، والمسلمون لن يقبلوا بها ولو أقرتها جميع المجالس التشريعية المصطنعة، فالحق في بطلانها أحق أن يتبع ولسوف تقام حتماً دولة الخلافة بإذن الله، ولسوف تزيل دولة اليهود فعلاً من الخريطة، فما هي سوى جولة من جولات جيوش الدولة الإسلامية في فلسطين إلا وتكون دولة (اسرائيل) أثراً بعد عين، فاعتبروا يا أولي الأبصار ولا تيأسوا من روح الله، ولا تتورطوا بأعمال سوف تكون هباءً منثوراً، ثم تندمون عليها، ولات ساعة مندم.

قد يظن بعض الواهمين بأن هذا ضرب من ضروب الخيال، أو حلم يداعب الأذهان، قد يظن ذلك بعض الواهمين، لكن على هؤلاء أن يتذكروا أن دولة الإسلام التي أقامها الرسول ﷺ وهو الأسوة والقدوة، وصحابته رضوان الله عليهم قد أطاحت بفارس والروم وهما دولتان عظيمتان بمقاييس ذلك الزمان في فترة زمنية قياسية. (واسرائيل) أقل شأناً وأدنى مستوىً من مثل تلك الدول في زمانها، فالدولة التي أطاحت بفارس والروم تستطيع شبيهتها قطعاً القضاء على (اسرائيل) بسهولة ويسر.

إن دولة الخلافة الآتية قريباً بإذن الله تعالى لا تضع نصب عينيها مجرد القضاء على دولة يهود، واستئصالها من جذورها، وإنما تعمل كذلك على القضاء على نفوذ أميركا وروسيا وبريطانيا وفرنسا في بلاد المسلمين، ونفوذ كل الدول الكافرة المستعمرة الظالمة، و(اسرائيل) سوف تضيع بين الأقدام فهي

مكتبة غذاء الأرواح وصفاتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

لا تتحمل جولة أو بضع جولات إذا ما واجهها قتال صادق مخلص (وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ).

فعلى هؤلاء الذين يفكرون على مستوى دويلة فلسطينية تقتات بفتات الدول العظمى، وتعيش تحت رحمة اليد الطولى (لاسرائيل). على هؤلاء أن يرفعوا أبصارهم إلى السماء، وأن ينظروا إلى مستوى أعلى من ذلك، عليهم أن يرتفعوا بقدر ما رفعهم ديننا الإسلامي العظيم، وأن يقرروا أنهم حملة رسالة إلهية، ودعوة ربانية يجب أن تعلو العالم أجمع فتنشر فيه الرحمة والعدل، وأن يحملوا النور والهداية إلى الناس أجمعين، وإن لم يفعلوا ذلك، ويسعوا لفعل ذلك، فليعلموا أنهم لا يكونون استجابوا لله إذ حملهم مسئولية حمل الإسلام إلى العالمين فقال تعالى: (وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ) أي بلّغوه، وقال تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) فعليكم أيها المسلمون أن تسيروا على خطا الرسول ﷺ في حمل الرسالة للناس كافة تبشرون وتنذرون.

فلا تيأسوا من روْح الله فإنه ناصركم ولا تقنطوا من رحمة الله، وإن مع العسر يسراً، فلا تقعوا في حبائل المجرمين الكافرين. إنه لا يختلف اثنان أن السلطة الفلسطينية وكل ما يرتبط بها من خطط واتفاقيات ليست صناعة اسلامية وليست صناعة فلسطينية بل هي صناعة الكفار المستعمرين الطامعين، وهذه الانتخابات مفصل رئيسي في تنفيذ مشاريع الكفار في فلسطين، فلا تكونوا عوناً لهم ولا تستجيبوا لهم بشيء، فإن الله سائلكم عندما يأتيه الواحد

منا يوم القيامة فرداً. إن الانتخابات القادمة فصل من فصول الجريمة وخطوة حاسمة لتصفية قضية فلسطين، فلا تكونوا شركاء فيها.

إن التصويت في هذه الانتخابات لا يجوز، حتى لو كان المرشح أخاً أو أباً أو ابن عشيرة ، فالشرع الحنيف بين ذلك دون لبس أو إبهام، قال تعالى : (لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)، فإن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فاصنعوا ما طلبته الآية منكم فلا توادوا من حادّ الله ورسوله ولو كانوا آباءكم أو أبناءكم أو إخوانكم أو عشيرتكم، وكونوا من الذين كتب الله في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه وكونوا من المفلحين الذين رضي الله عنهم ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها.

ولا تكونوا كالذين توعدهم الله بالعذاب لأنهم فضلوا أهلهم ومصالحهم على دين الله وأحكامه فقال سبحانه (قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ)، فالله تعالى قال لمن جعلوا الأهل والعشيرة والتجارة والمصالح والمساكن فوق

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة

حكم الله وأحب إلى نفوسهم قال لهم متوعداً مهدداً "**فتربصوا**" أي انتظـــروا عقاب الله وعذابه.

أللهم إنا قد بلغنا أللهم فاشهد.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ)

١٢من ذي القعدة ١٤٢٦

الموافق ٢٠٠٥/١٢/١٤

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها
من لبان الشرع الشريف
هشام النجار
مكتبة خاصة